الظَّواهر اللغوية في شرح المعريّ شعر المتنبي
اللامع العزيزي نموذجاً

الدكتور: وليد محمد السراقبي

كلية الآداب ـ جامعة حماة ـ سوريا

يُعِدّ كتاب "اللامع العزيزي" امتدادا لحركة نقد الشعر التي نشطت في القرن الرابع الهجري، ولاسيَّما في شرح شعر أبي الطيب المتنبي. كما يُراد من هذا البحث رَصْد الظواهر اللغوية التي تلبَّث عندها المعرّيّ شارحاً، ومناقشاً، ومفصِّلاً، قابلاً أو رافضاً. وقد أظهر البحث تعدُّد الجوانب اللغوية التي كانت متكأ المعري في دراسة شعر المتنبي، وقسمته إلى: -الظواهر العروضيَّة-الظواهر الصرفيَّة -الظواهر النحويَّة- الظواهر الدلاليَّة. وكلها يفصح عن سعة اطلاعٍ عند المعري، وتشعبِ معارف، وحضورٍ ذهن، وذوق فني رفيع. وقد شفعها المعري بما يُحْتاج إليه من أدلة نقلية أو عقلية. إلى جانب الاهتمام بدراسة مسالك التطور الدلالي من جهة، والعلاقة التي تربط بين السياق والدلالة.

الكلمات المفتاحية: النقد، اللامع العزيزي، المتنبي، المعري، الدلالة، السياق.

Abstract

Al-Lami'u Al-Aziziyyu' book is considered as a continuation of a movement in the field of the poetic criticism that flourished in the fourth century of the Hegira ، particularly in the poetry of Abu Al-Tayyeb Al-Mutanabbi. This paper aims at highlighting those phenomena which engaged Al-Ma'arri's attention and occupied a considerable space in his explination, discussing and detailing Al-Mutanabbi's poetry. The phenomena that will be investigated fall under the following headings. –Prosody –Morphology –Syntax –Semantics. These categories are examined by Al-Ma'arri in light of both logical and traditional (orally transmitted) evidence. Attention is also given to tracing the development of semantic implications and to highlighting the relation between context and signification. These points form the basis of Al-Ma'arri'swork and show broad knowledge ،sharp sight and a refined sense of art.

Keywords: criticism, prosody, morphology, syntax, semantics

كان إجلال المعرّي شعر المتنبي حافزاً له إلى أن يضع شعره تحت مبضع النقد، محاولاً شقّ الحجب عن المخفيّ من الدلالات وراء المسرود من اللفظ، ومنقّباً عن المستور من المقاصد عبر الحاضر من التركيب، معلياً شأنه تارات، ومتهماً إيّاه بالمبالغة ومجاوزة الحد في الكذب على عادة الشعراء تارات أخر، لا يمنعه تعصّبه لشاعر العربية من الصّدْع بالحق الذي تبدَّى له في قرائه.

وحسبك دليلاً على ما نذهب إليه أنه كتب كتابين خصَّ بهما شعر المتنبي، ولم يظفر شاعر من شعراء العربية من أبي العلاء بما ظفر به المتنبي، حتى لو كان ذلك في عنوان الكتاب،

فقد كتب عن أبي تمام كتاباً سمّاه "ذكرى حبيب"، وخصَّ البحتريّ بكتاب دعاه "عبث الوليد". أما المتنبي فقد حظي بكتابين مهمَّين سمَّى أولهما: معجز أحمد، ودعا الثاني "اللامع العزيزيّ".

صدر كتاب "اللامع العزيزي" في ثلاثة مجلدات من القطع الكبير عن مركز الملك فيصل في الرياض بدءاً من سنة 2008م، وحققه الأستاذ محمد سعيد مولوي معتمداً في ذلك على نسخة وحيدة تحتفظ بها مكتبة الحميدية في (استانبول) برقم (1148)، وتقع في (248) ورقة. وهي من المخطوطات التي وقفها السلطان عبد الحميد على مكتبته[1].

والراجح عندي أنَّ للأستاذ محمد سعيد مولوي السَّبْق في تحقيق الكتاب، ولمركز الملك فيصل السبق أيضاً في إخراجه. فقد وقفت على ذكر تحقيق آخر له للدكتور "عبد بن صالح الفلاح" في أثناء حديثه عن تحقيقه كتاب "الصّفوة في معاني شعر المتنبي"، ولكن لما ينشر بعد. وهو آخرُ كتب أبي العلاء المعرّي، فهو زبدة حياة المعري كلِّها فالراجح أنه ألفه بعد سنة 440هـ تقريباً.

وأما تسميته بـ "اللامع العزيزي" فلنا عندها وقفتان، أما الوقفة الأولى فهي عند وصفه بـ "العزيزيّ"، وهي نسبة تبيّن الشخصية التي أهدي إليها الكتاب وزيّنت باسمه، وهو "عزيز الدولة أبو الدّوام ثابت بن ثمال بن صالح بن مرداس بن إدريس بن نصر الكلابي. يقول المعرّي مبيّناً ذلك: "سألني بعض الناس أنْ أُنْشئ مختصراً في تفسير شعر أبي الطيب، فكرهت ذلك، وسألته الإعفاء، فأجاب، ثمَّ تكرّر السؤال، فأصبحت معه في القيادة، وأنا كما قيل: مكرةٌ أخوك لا بطلٌ، وكم حَلْيٍ فَضَلَهُ العَطَل، وأمليتُ شيئاً منه، ثم علمت أني في ذلك من الأخسرين أعمالاً، لا أكتسب في العاجلة ولا الآجلة مجالاً، لأن القريض له أزمان، ومن بلغ سنّي فما له من الحتف أمان.وذكر لي المجتهد في خدمة الأمير عزيز الدولة وغَرْسِها أبي الدوام ثابت بن تاج الأمراء فخر الملك، عُمْدة الإمامة، وعُدّةِ الدّولة ومعزّها ومجدها ذي الفخرين، أطال الله بقاءه، وأدام أيّامه، أبو القاسم عليُّ بن أحمد المقرئ أنَّ الأمير أبا الدوام أمره أن يلتمسَ لديَّ شيئاً من هذا الفنّ، فنهضت نهضة كسير لا يقوى على المسير، وأنشأتُ معه شيئاً على مقداري لا مقدار الآمر، وليس في النصيحة بالمخامر، وتقاضاني بالمراد مُخْلِصٌ فيما كُلِّف مُبرّ، على أني بالمعجزة مُقِرّ، فكان كما قال القائل[2]:

إذا ما تقاضى المرءَ يومٌ وليلةٌ *** تقاضاهُ شيءٌ لا يمَلُّ التَّقاضيا**

وأتممتُ ما كنت بدأت فيه، والله المستعان، وبه التوفيق"[3].

وهذا النص يعضد ما ذكرناه من قبل أنّ كتاب اللامع العزيزي هو آخر كتبه، وأنه كتبه وقد تقدّمت به السن؛ إذ قال المعري: "لأنَّ القريض له أزمان، ومن بلغ سني فما له من الحتف

أمان". وربّما سمَّاه بعضهم "الثّابتي" نسبة إلى الأمير أبي الدوام ثابت، وربما ذُكر باسم "لامع العزيز" أو "لامع الغزنوي"، وهما اسمان محرَّفان أطلقهما عليه صاحب كشف الظنون.

والراجح عندي أن تسميته جاءت عن وعي من أبي العلاء؛ لأنَّ العنوان يجسِّد أعلى اقتصاد لغوي ممكن ليؤدي إلى أعلى فعالية تلقٍّ ممكنة، وأول اتصال نوعي بين المرسل والمتلقي، والنقطة المركزية، أو اللحظة البكر التي يعبر منها القارئ إلى النص[4]، وأولى العتبات النصّية كما غدا معروفاً عند النقاد، حتّى إنهم جعلوا للعنوان استراتيجيّات خاصة. وثمة "نقطة تلاق بين العنونة والتسمية، فالعنونة في جانب منها تسمية والتسمية في جانب منها عنونة"[5]والمتلقي يدخل إلى العمل "من بوابة العنوان متأوِّلاً له، وموظفاً خلفيته المعرفية في استنطاق دواله...فكثيراً ما كانت دلالية العمل ناتج تأويل العنوان"[6].

فتسمية المعري كتابه بـ "اللامع العزيزي" تسمية تكشف مضمون الكتاب، وتفصح عن مراد المعرّي منه، واختيار أبي العلاء هذا العنوان دليلٌ على منهج الكتاب من جهة، وعلى دقة أبي العلاء في اختيار عناوين كتبه وشدّة اعتنائه بذلك من جهة ثانية. فالتسمية فعل واعٍ وخلاق، ومن أصل فردي"[7] فالكتاب ليس شرحاً لشعر المتنبي كما ذكر غير واحد لكنه ومضات أضاءت بعض المواضع في شعره.

ودارس "اللامع العزيزي"أو متصفحه يمكنهما أن يقفا على تطابق العنوان مع منهج الكتاب وبنيته العامة. فهو قائم على الاختيار من قصائد المتنبي لا سرد أو تتبع لكل شعره، وهو يبدؤه بتحديده ما سيختاره من بيت أو أبيات من قصيدة ما، فيقول مثلاً: "ذِكْر ما هو على القافية المهموزة من التي أولها[8]:

أَمِنَ ازدِيارَكِ في الدُجى الرُقَباءُ *** إِذ حَيثُ أَنتِ مِنَ الظَّلامِ ضِياءُ"**[9]

أو يقول: ومن بيتين أولهما[10]:

أَحسَنُ ما يُخضَبُ الحَديدُ بِهِ *** وَخاضِبَيهِ النَّجيعُ وَالغَضَبُ"**

وهكذا دواليك.

المنهج العام للكتاب

يتهدَّى المعري في كتاب اللامع بمنهج كلي يمكن حَصْره في الخطوات العامة الآتية: - تعدُّد الوجوه التي يعرض لها، وتقديم الأجود منها. - التعقيب بالأوجه الأخرى. - نسبة الآراء اللغوية والعروضية والنحوية إلى أصحابها. - تأصيل المعاني. - تأثيل الألفاظ. - الاهتمام بالدرس الدلالي. - مراعاة السِّياق والمقام. - التوفيق بين المذاهب المختلفة. - تحرير المصطلحات[11]. - تشعيب الحديث. - الاعتناء بتعليل الأحكام.

تلكم هي الصّوى الكبرى التي كان المعرّي يتهدّى بها، ولكن لا يعني ذلك أنّك واجد كل أولئك في صفحة واحدة من صفحات الكتاب، فربما تخلّف بعضها في موضع وظهر في آخر ولعلّ فرشنا لجملة الظواهر اللغوية التي أعمل فيها المعرّي مبضعه، مستعيناً بسليقة لغوية صافية، وحافظة قويّة، وشاعريّة تمكنه من الحكم حكم الخبير على النص.

1- الظواهر العروضية:

إنَّ أوّل شيء يقدح المعرّي فيه زناد فكره هو العَروض، فلا يشرع في إضاءة بيت من قصيدة قبل أن يحدِّد قافيته وعروضه وضربه واختلاف الناس في ذلك، كقوله مثلاً: "وهما من المنسرح الأوّل في قول الخليل، ومن الطّلْق السادس في غيره، وقافيتهما من المتراكب"[12].

أو قوله: "ومن التي أولها:

أَيَدري ما أَرابَكَ مَن يُريبُ *** وَهَل تَرقى إِلى الفَلَكِ الخُطوبُ؟**

وهي من الوافر على رأي الخليل، ومن ثاني السَّحْل الرابع على رأي غيره، وقافيتها من المتواتر". هذه أولى خطوات المعرّي في تناوله نصوصاً من شعر المتنبي، فهو:

1- يحدد قافية القصيدة.

2-يورد مطلع القصيدة.

3-يحدِّد بحرها وقافيتها والخلاف في ذلك.

ولكنه ربّما تنكَّب الجزئية الأخيرة فاقتصر في النادر على الجزئيتين الأُوْلَيَيْن، وأعرض عن تحديد البحر والقافية. ومن ذلك ما جاء من قوله: "حرف الدّال، من التي أولها:

ما سَدِكَتْ عِلَّةٌ بِمَورودِ *** أَكرَمَ مِن تَغلِبَ بنِ داوُدِ**

سَدِك بالشيء إذا لزمه، والمورد الذي به وِرْد الحمّى...".ومنه أيضاً قوله: "ومن الّتي أولها:

أَهلاً بِدارٍ سَباكَ أَغيَدُها *** أَبعَدُ ما بانَ عَنكَ خُرَّدُها**

قال: أغيدُها، وهو يريد مؤنّثاً، لأنه أراد أن المرأة تشبه الغزال، ثم حذف التشبيه...."[13].

وربَّما اقتصر على تحديد الوزن العَروضي لشاهده إذا لم يكن فيه خلاف بين العلماء، كقوله"ومن أبياتٍ أولها:

الصَّومُ وَالفِطرُ وَالأَعيادُ وَالعُصُرُ *** مُنيرَةٌ بِكَ حَتّى الشَّمسُ وَالقَمَرُ**

وهي من البسيط الأول[14]، يقال: عُصُرٌ وعُصْرٌ وعَصْرٌ، وقالوا في جمع العصر:عصور..."[15].

وهذا يعني أنه لا يلتزم شَرْحاً واحداً لا يغادره إلى غيره، فهو طَوْع ما يفرضه عليه النص الذي سيعملُ فيه مبضع النقد، أو الدخول إلى عوالمه الدلالية.

وكلف المعرّي بالعروض أمرٌ لا نستغربه من شاعرٍ واسع الاطلاع على الشعر العربي وألّف في ذلك كتاباً سمّاه "جامع الأوزان والقوافي" ذُكر أنه يقع في ثلاثة مجلدات في نحو تسعة آلاف بيت. ووضع رسالة في (الأوزان والقوافي في شعر أبي الطيب)[16]، وذكر له ياقوت الحموي كتاباً

عروضياً سمّاه "مثقال النَّظم"، وهذا ما جعله مرجعاً يرْكن إليه من تعتاصُ عليه مسائل هذا العلم. فأبو يعلى عبد الباقي بن حصين، وهو من معاصري المعري يلجأ إلى المعري يسأله: "ما تسمّي القصيدة من الرجز تجتمع فيها القافية المتكاوسة والمتراكبة والمتداركة ؟"[17].

ولذا ليس بمستغرب أن يعرض علينا المعرّي جماع علمه في ذلك متنقّلاً بين تعميم الأحكام العروضية التي يطلقها كاشفة ثقة عالية في النفس لا يعرف التردّد إليها سبيلاً، ومن ذلك قوله عند شرحه بيت المتنبي[18]:

أَوَدُّ مِنَ الأَيّامِ مالا تَوَدُّهُ *** وَأَشكو إِلَيها بَينَنا وَهيَ جُندُهُ**

"هذه القصيدة من الطويل الثاني، ولا تُعْرَف قصيدة للعرب على هذا الوزن والرويّ، ولم يستعمله أحدٌ من فحول المحدثين استعمالاً ظهر عنه، وقد جاء حبيب بن أوس بقصيدة على هذا النّحْو إلا أنّ رويّها لامٌ، وهي التي أولها[19]:

أبا الفضل أنتَ الدَّهْرَ من لا ندُلُّهُ***على الحزْم في التدبير بل نستدلّهُ**

فهذا التعميم في الحكم ما كان ليصدر إلّا عن ثقة الرجل بالعلم الذي يحويه صدره، فلا يمكن أن يلقي الكلام على عواهنه؛ ذلك أن مسألة النّقْد العروضي مسْألة دقيقة لها تبعاتها "من تخطئة الشعراء، وتلحين البلغاء الذين يُحَتج بأقوالهم لإثبات أصل اللغة وقواعدها، ولما يتفرّع عليها من مخالفة المشهور من قواعد النحاة، وتعارض القواعد الكلية، وتضارب آراء العلماء، والحاجة إلى تكلّف وجوه بعيدة، والتماس تأويلات ملفّقة، لتصحيح الرواية أو إصلاح الفاسد منها "[20].

ومعوَّل المعرّي في نقده العروضي على الغريزة والسليقة، وهو الذي يعرِّف الشعر بأنه "كلام موزون تقبلُه الغريزة"، وهو الذي سأل – في رسالة الغفران – امرأ القيس قائلاً له: "أخبرني عن كلمتك الصادية، والضادية، والنونية... لقد جئت فيها بأشياءَ ينكرها السمع....". ثم يقول له: "... في أشباهٍ لذلك، هل كانت غرائزكم لا تحسّ بهذه الزيادة ؟ أم كنتم مطبوعين على إتيان مغامض الكلام، وأنتم عالمون بما يقع فيه ؟"[21]. يقول أبو العلاء: "ومن قطعة أولها:

رُبَّ نَجيعٍ بِسَيفِ الدَّولَةِ اِنسَفَكا *** وَرُبَّ قافِيَةٍ غاظَت بِهِ مَلِكا**

وهي من البسيط الأول. ولم يزاحف أبو الطيب زحافاً تنكره الغريزة إلا في هذا الموضع، ولا ريبَ أنه قاله على البديهية، ولو أن لي حكماً في البيت لجعلت أوّله: **كم من نجيعٍ.....**

لأنَّ رُبَّ تدلّ على القلّة، وإنما يجب أن يصف كثرة سفكه دماء الأعداء، ويحسنُ ذلك أنّ رُبَّ جاءت في النصف الثاني، وهي ضدّ (كمْ)"[22]. وربّما عكس منهجه في النقد العروضي فأرجأه إلى آخر القصيدة، مقدّماً التفسير اللغوي عليه، كقوله: "حرف القاف من التي أولها[23]:

أَيَدري الرَبعُ أَيَّ دَمٍ أَراقا *** وَأَيَّ قُلوبِ هَذا الرَكبِ شاقا**

وهي من الوافر الأول. وقوله:

وَما عَفَتِ الرّياحُ لَهُ مَحَلّاً *** عَفاهُ مَن حَدا بِهِمُ وَساقا**

.... وقوله:

يُقَصِّرُ عَن يَمينِكَ كُلُّ بَحرٍ *** وَعَمّا لَم تُلِقهُ ما أَلاقا**

...... وقافية هذه القصيدة من المتواتر، وهو حرف متحرك بعده ساكن، فالقافية ههنا القافُ والألف على هذا القول. وعلى قول الخليل المتحرّك الذي قبل الألف، ومعها القاف، والألِفُ الثانيةُ، والألفُ الأولى "[24].

ولأبي العلاء متكأ آخر في أحكامه العروضية وغير العروضية هو سعة علمه وروايته، ولولا هذان السّمْتان لما جَرُؤ على أن يقول عبارات مثل: لم يذكر الخليل مثلها فيما وضع، ولا يوجد مثلها في أشعار المحدثين، وإنما الذي لم يوجد لها نظير ما كان غير مصرَّع، ..... يقول أبو العلاء معلِّقا على قول أبي الطيب[25]:

إِنَّما بَدرُ بنُ عَمّارٍ سَحابٌ *** هَطِلٌ فيهِ ثَوابٌ وَعِقابُ**

"هذه الأبياتُ على مذهب الخليل مبنية على أصل الرّمل، فلم يذكر الخليل مثلها فيما وضع، ولا يوجد مثلها في أشعار المتقدِّمين، وقد ذكروا لرجلٍ من قريش قيلت في الإسلام وهي على وزن هذه الأبيات وهي:

إنَّ ليلي طالَ والليل قصيرُ *****طال حتّى ما أرى الصبحَ ينيرُ

ذكر أيام عزتْنا منكراتٍ***حدثت فيـــها أمورٌ وأمورُ**

فالذي يأمر بالغيّ مطاعٌ***والذي يأمر بالرشدِ دَحيرُ**

والبيت المصرَّع من أولها، قد استعملت العرب مثله، وإنّما الذي لم يوجد له نظير ما كان غير مصرّع، وهو يزيد حرفين على ما جرت العادة باستعماله كقوله:

إنّما بدر عطايا ورزايا***ومنايا وطِعانٌ وضِرابُ**

قوله: (يا) في نصف البيت الأول زيادة على ما تستعمله العرب "[26]. وبهذا يعني أن المتنبي قد خرج بـ (يا) من كلمة (الرزايا) في بيته المذكور بالعروض من بناء (فاعلن) إلى بناء فاعلاتن. وقد رمى الواحديّ هذه القصيدة باضطراب الوزن، معلِّلاً ذلك بأن الشاعر "جعل العروض (فاعلاتن) وهو الأصل في الدائرة، ولكن لم يَسْتعمل العروض – ههنا – إلا محذوفة السبب على وزن (فاعلن) كقول عَبيد[27]:

مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكِ الْ *** قَطْرُ مَغْنَاهُ، وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ**

غير أنّ هذا البيت الأوّل صحيح الوزن؛ لأنّه مُصرَّع فتبعتْ عَروضُه ضَرْبه"[28]. ومن خلال ما مررنا به من فقرات خاصة بالظواهر العروضية يمكن لنا أن نجمل تجليات جهد المعري في هذه البابة بالأمور الآتية:

آ- التأصيل المصطلحي: ومن ذلك تأصيله لمصطلح القافية وتفصيل المذاهب في ذلك، في قوله: "وأصل القافية عند بعضهم: الكلمة في آخر البيت مثل: منزلِ، حومل.... وهذا مذهب سعيد بن مسعدة، ومذهب الخليل من آخر ساكن في البيت إلى أوّل ساكن يليه مع المتحرّك قبل الساكن"[29].

ب- التفرّد بمصطلحات عروضية خاصّة به. فقد عقَّب على قول المتنبي: [المنسرح]

أَحسَنُ ما يُخضَبُ النَّجيعُ بِهِ *** وَخاضِبَيهِ النَجيعُ وَالغَضَبُ**

فقال: "وهما من المنسرح الأوّل في قول الخليل، ومن الطَّلْق السادس في قَوْلِ غيره، وقافيته من المتراكب"[30]. ومصطلح "طَلْق" لم يرد – فيما أعلم – لدى علماء العَروض، اللهمَّ إلا إذا كان يريد به ما أورده التبريزي في قوله: "... إنَّ القوافي تسع: ثلاث مقيَّدة وست مُطْلقة..." ثم شرع يفصل في أنواع القوافي المطلقة، وهي: المطلقُ المجرّدُ، والمطلقُ بخروجٍ، والمطلقُ المردفُ، والمطلقُ بردفٍ وخروجٍ، والمطلقُ المؤسَّس، والمطلَقُ بتأسيسٍ وخروج[31].

ج- الضرورة الشعرية: والضرورة الشعرية قضيّة من قضايا النقد العروضي الذي يقف عليه المعري في شعر المتنبي، فلا بد من النص عليها وشرحها وتعليلها. من ذلك قوله أبي الطيب[32]:

وَتُنكِر مَوتَهُم وَأَنا سُهَيلٌ *** طَلَعتُ بِمَوتِ أَولادِ الزِناءِ**

فذكر المعري أن إثبات الألف في صدر البيت "وأنا" هو عند بعض الناس ضرورة؛ لأنَّ هذه الألف لا تثبت إلّا في الوقف، وكان المبرِّد يتشدَّد في ذلك ويمنعُهُ، وقد جاء مثله في مواضع متعدِّدة، ومن ذلك قول الأعشى[33]:

فَكيف أَنا وانتِحالي القَوَاف *** ي بَعدَ المَشيبِ كَفى ذاكَ عارا**

عرض المعري بعضاً مما يدخل في باب "الضرائر الشعرية"، مشيراً إلى بعض الضرائر التي ارتكبها المتنبي، ومن ذلك استعماله المفرد موضع الجمع كما في قوله:

أَتاهُمْ بِأَوسَعَ مِن أَرضِهِمْ *** طِوالَ السَّبيبِ قِصارَ العُسُب**

فقد جاء بلفظ "السبيب" موحَّداً، والأصح الإتيان به مجموعاً، وتوحيده – ههنا – "ضرورة، لأنه كان ينبغي أن يقول: طوال السبائب قصار العُسُب"[34]. ويبدو لي – ههنا – أنّ المعرّي نظر إلى الاتّساق فيما بين تركيبي الإضافة (طوال السَّبيب، قصار العُسُب)، فلا اتِّساق فيما بين لفظي (طِوال) و(السَّبيب)؛ لأن التعبير بالكثرة في (طوال) يتناغم معه أن يكون المضاف إليه مجموعاً، لأنَّ تركيب الإضافة الذي يوازنه (قصار العُسُب) جاء متّسقاً بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المراد التعبير في التركيبين عن الكثرة.

ومن ذلك مناقشته قضية حذف همزة الوصل من كلمة (امرؤ) واستعمالها معرَّاةً منها، فقيل: (مَرْء)، ولكن ذلك ربما استعمل في الشعر. قال في تعليقه على قول المتنبي[35]:

تُطيعُ الحاسِدينَ وَأَنتَ مَرْءٌ *** جُعِلتُ فِداءه وَهُمُ فِدائي**

"وأنتَ مَرْء، والأجود أن يقال: وأنت امرؤ، ولا تحذف الهمزة من أوله إلا مع الألف واللام إذا قالوا: المرْء، وربما استُعمل ذلك في الشعر، قال الشاعر:

ولستُ أرى مَرْءاً تطول حياتُه***فتُبْقي له الأيّام خالاً ولا عمّا**

فالشعر موضع ضرورة؛ ولذلك أجيز فيه حذف همزة الوصل في هذه اللفظة، ولو لم تكن مقرونة بالألف واللام. وقول المعري: "وربَّما استعمل في الشعر".يدلُّ دلالة على جواز ارتكاب ذلك في الشعر فحسب، وعلى قلَّة استعماله حتى في الشعر أيضاً.

د- عيوب القافية:

ذكر علماء العروض جملة من العيوب التي تتلبّس بالقافية[36]، وقف المعرِّي عند بعض هذه العيوب محرِّراً الخلاف فيها، ومن ذلك وقفته عند عيب يسمَّى السِّناد[37]. ففي قول المتنبي[38]:

وَقَد زَعَموا أَنَّهُ إِنْ يَعُدْ *** يَعُدْ مَعَهُ المَلِكُ المُعتَصِب**

ذهب المعري إلى أنَّ في القصيدة على بعض المذاهب سناداً، فقد جاءت الحركة التي قبل الروي متعددة، بين ضمة وكسرة وفتحة، فإذا كان الخلاف في الحركة بين الكسرة والضمَّة لم يكن ذلك سناداً، فإذا جاءت الفتحة مع الفتحة أو الضمة جعلوا ذلك سناداً[39]، ولعلّه يميل إلى رأي الأخفش في عدم عدّه عيباً فقال: "وكان سعيد بن مسعدة لا يرى بذلك بأساً؛ لأنه قد كثر في أشعار الفصحاء"[40] فالعذر للمتنبي أنَّ ذلك كثير في شعر من يحتجُّ بشعرهم، وهو ما ردَّده التبريزي تلميذ المعري مقتفياً أثره مردّداً عبارته فقال: "وكان سعيد بن مسعدة لا يراه سناداً"[41].

ومن الأمور الخلافية في العروض مجيء (هاء) الضمير رويًّاً، وعلى امتناعها أجمع علماء العروض، قال التبريزي: "والهاء التي تتبيّن بها الحركة نحو: اقضِهْ وارْمِهْ، لا تكون رويّاً... ولا هاء الإضمار نحو: ضربته وضربتها... والهاء التي من الأصل تكون وصلاً ورويًّاً..."[42]. ولكن المعرّي أقرَّ بمجيء الهاءين رويَّن وجواز ذلك على قلّة، ففي تعليقه على قول المتنبي[43]:

عَذلُ العَواذِلِ حَولَ قَلبِ التائِهِ***وَهَوى الأَحِبَّةِ مِنهُ في سَودائِهِ**

قال المعرّي: "وقوله: التّائهِ جاء بالهاء الأصليَّة مع هاء الإضمار في القوافي، وربما فعلتِ الشعراء ذلك، وهو قليل، ومنه قول الأنصاريّ:

أَبلِغْ أبا عَمْرٍ وَأجْنِحَةُ الخُطُوبِ لَهَا تَشَابُهْ
إنّي أَنَا اللَّيْثُ الذِي يُخْشَى مَخَالِبُهُ وَنَابُهْ[44].

فالمعرِّي – على ما رأينا – لا يطلق الرأي جزافاً، ولا يطمس بصيرتَه حبُّه أبا الطيب، فكل رأي مشفوع بالدليل، وكل حكمٍ مستندٌ إلى تعليل، وهي أدلّة نقلية تتراوح بين كثرة الاستعمال، أو قلّته، أو ندرته. وما سبق لنا أن أوردناه من إطلاق عبارات مثل "ولا يخرمُ أبو الطيب إلا في موضعين" دليل بيّن على شدَّة استقصائه منْ جهة، وتحرّيه الدقة من جهة ثانية.

1- الظواهر الصرفية:

تشمل هذه الظواهر مسائل عدّة، منها ما يتعلّق بالقضايا الصوتية كالقيم الاستبدالية للصوت، أو حذفه والتعويض عنه، أو حذفه مطلقاً، أو إدغامه بصوت آخر...ومنها ما يتعلق بالأبنية الصرفية وأوزانها، والعدول فيها، وتحول دلالاتها...وهو ما سنحاول الوقوف عند بعض منه.

أما القضايا الصوتية – والصرف في حقيقته يندرج تحتها – فمنها:

1- **القيم الاستبدالية للصوت:** بدأ بمناقشة قول المتنبي:

لَقَد كُنتُ أَنفي الغَدرَ عَن تُوسِ *****طَيِّئٍ فَلا تَعذِلاني رُبَّ صِدقٍ مُكَذَّبِ

وقف المعري عند كلمة "توس" ليبيّن أنّ لها وجهاً آخر هو "سوس" ومعناها: الأصل أيضاً، ولكن استبدال السين بالتاء لم يغيّر دلالة الكلمة، إذ "يقال: فلانٌ من توسِ صدقٍ وسوسِ صدق، أي: من أصله ومعدنه"، ومعلوم أن هذين الصوتين متقاربان صفة ومخرجاً. وقال في التعليق على قول المتنبي:

أَلا كُلُّ ماشِيَةِ الخَيزَلى *****فِدا كُلِّ ماشِيَةِ الهَيدبى

"الخيْزلى: مشْيةٌ فيها تفكك من مشي النساء، مشيت الخَوزلى، والخيزلى، والخيزرى، والخَوزر بمعنى واحد". فالألفاظ واحدة في الدلالة مع الاختلاف في الاستبدالات الصوتية. وربما دخلت الكلمة بتغير الصوت في باب المبالغة أكثر من أختها، وكانت زائدة عليها في الدلالة، ففي قول المتنبي:

فَقاتَلَ عَن حَريمِهِم وَفَرّوا***نَدى كَفَّيكَ والنَسَبُ القُرابُ**

تتشابه دلالة "القُراب" و"القريب"، إلا أنَّ اللفظ الأول أشدُّ مبالغة من الثاني. وقد أكّد المعري ما ذهب إليه بقول الحارث بن ظالم المرّي:

وكنتُ إذا رأيت بني لؤيٍّ *****عرفت الودَّ والنَّسبَ القُرابا"

فليس بين البنيتين الصرفيتين إلا تغيّر في مَطْل الصوت بين الياء والألف. ولعل هذا ينظر إلى أنَّ مدَّ الصوت بالألف أكثر تحقّقاً في السمع من مدّه بالياء على الرغم من أنهما كليهما زائدان. ولعلنا نجد مصداق ذلك في تعليق أبي العلاء على قول المتنبي:

عَذل العَواذِلِ حَولَ قَلبِ التائِهِ***وَهَو بالأَحِبَّةِ مِنهُ في سَودائِهِ**

فذهب إلى كلمة "عَذْل" يجوز فيها "عَذَل" بتحريك الذال، "والتحريك في هذا الموضوع أحسن، لأنَّه أقوى في السَّمْع والغريزة". وعرض كذلك في المستوى الصوتي إلى التبدّل المكاني للصوت وبقاء المعنى ثابتاً، وهو ما يعرف عند الصرفيين "القلب المكاني"، فقد قال المتنبي في قصيدة له:

وَمالي إِذا ما اِشتَقتُ أَبصَرتُ دونَهُ***** تَنائِفَ لا أَشتاقُها وَسَباسِبا

فعرض المعرّي لمسألة تبدل مكاني الأصوات في (سبسب)، فقال: "والسباسب: جمع سبسب، وهي الأرض التي لا شيء فيها، وربّما قالوا: سبسب مقلوبٌ عن بسبس، والمعنى واحد".

2- **حذف الصوت:** وعرض كذلك إلى حذف الصوت وسقوطه معلِّلاً بما يراه علَّة صرفية منكراً على بعض الصرفيين بعض تعليلاتهم.فقد قال المتنبي:

تَسَلَّ بِفِكرٍ في أَبيكَ فَإِنَّما*****بَكَيتَ فَكانَ الضِحكُ بَعدَ قَريبِ

فأردف أبو العلاء ذلك بقوله معلّقاً على كلمة (أبيك): "ويقال في تثنية أبٍ: أبوان على الإتمام، وأبان على ترك الاسم منقوصاً. وفي النصب أبَوَيْن وأبَيْن.فأمّا قولهم في الجمع: أَبُون وأَبِيْن فيجوز أن يكون على الإتمام، وعلى النقص؛ لأنّه إذا قال في التثنية: أبوان وجب أن يقول في الجمع: أبَوِيْنَ على القياس، وذلك لا يجوز. ولو سميت رجلاً بـ (عصاً) لقلت في التثنية: عصوان، وفي الجمع المنصوب: عَصَيْنَ، والأصل: عَصَوِينَ فاستثقلوا الكسرة على الواو فسكّنوها فالتقى ساكنان، فحذفت الواو، وبقيت الصاد مفتوحة.أو يكونوا جاؤوا بياء الجمع بعد ألف (عصا) فالتقى ساكنان فحذفت الألف. والنحويون يقولون: قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ وذلك لا يُحتَاج إليه، بل يُقَال: إنّ الياء راموا دخولها بعد ألف (عصا) وهي ساكنة فأوجب ذلك لها السقوط". ويلاحظ أن المعرّي يعترض على تعليل النّحاة طارحاً تعليلاً آخر معبراً عما قلناه من قانون الثقل، فقال: "... بل يقال: إن الياء راموا دخولها بعد ألف عصا وهي ساكنة فأوجب ذلك لها السقوط".

فهاهنا يعرض المعري لقضية صرفية هي تثنية (أب) وجمعه على الإتمام.ففي حال الرفع يقال في (التثنية): أَبَوان، ويقال في الجمع أبون، ولكن القياس يوجب أن يقال في الجمع في حال النصب والجر: (أَبَوِين)، وهو أمر لا تقرّه القوانين الصوتيَّة، ويقيس ذلك على (عصا) ففي التثنية يقال: عَصَوان، وفي الجمع المنصوب: (عَصَين)، والأصل فيه: (عَصَوِين)، ولكنّ (الواو) أسقطت بفعل قانون صوتي عام هو قانون (الثِّقل) والميْل إلى الخفَّة، فالواو تستثقل الكسرة عليها فعمدوا إلى تسكينها، والياء بعدها ساكنة فحذفت الواو وبقيت العلامة الدالة على أصلها وهي الفتحة، وسمحوا لأنفسهم بحذف الواو لا الياء الساكنة بعدها؛ لأن الياء لها وظيفة

الدلالة على التثنية والجمع، فإذا سقطت ضاع بذلك المقصود، ولكن سقوط الواو ولا سيَّما بعد تسكينها لا أثر له في تغير الدلالة.

3 – الحذف والتعويض:

عرَّج المعرِّي على حذف بعض الأصوات في المبنى اللغوي والتعويض عنها، فوقف عند قول المتنبي:

وَكَيفَ اِلتِذاذي بِالأَصائِلِ والضُّحى***إِذا لَم يَعُد ذاكَ النَسيمُ الَّذي هَبّا**

وأفرد كلمة "الأصائل" في صدر البيت، وقلّب فيها الوجوه وعدّد فيها الآراء فعرض لبنائها في الجمع، وتصغيرها، والزائد فيها والمحذوف والمبدل فقال: "قالوا: أصيلٌ وأُصُلٌ..... ويُقَال: أُصُلٌ، وزعم بعضهم أنه جَمْع أصيل، مثل: رغيف ورُغُف، وقال بعضهم: بل هو واحدٌ والجمع آصال، وقالوا: أصيلٌ وأُصْلان، كما قالوا: رغيفٌ ورُغْفَان، وقالوا في التّصغير: أُصيلان وأبدلوا اللام من النون فقالوا: أُصَيْلال. وكان الفرّاء يقول: إنَّ "أُصَيْلالاً" تصغير "آصال"، وإنَّهم جعلوا زيادة اللام عوضاً مما حذفوه؛ لأنهم لو جاؤوا به على الأصل لقالوا: أُوَيصال، وكان يُشبِّهه بقولهم: دهرٌ وأَدْهُرٌ، ثم قالوا: دَهارير، كأنّه يذهب إلى أنّهم أرادوا: أداهير"[45].

4- الادِّغام:

وظاهرة الإدغام ظاهرة صوتية يُلجأ إليها بفعل قوانين صوتية، مثل قانوني الخفة والثقل، وقانون الجهد الأقل، وقانون الاقتصاد اللغوي، وما إلى ذلك. ثمّ إنها ظاهرة محكومة بقوانين موجبة وأخرى مجوِّزة، وثالثة مانعة. وقف عند قول المتنبي:

وَأَنَّكَ إِن قُويِستَ صَحَّفَ قارِئٌ *****ذِئاباً وَلَم يُخطِئ فَقالَ ذُبابُ

وناقش قضية امتناع الإدغام في الفعل "قُويستَ"، وهو مردود من قايست إلى ما لم يُسمَّ فاعله، ولم تدَّغم الواو في الياء، لأنها منقلبة عن ألف (فاعل)، ولا يجوز عندهم أنْ تدغم الواو في الياء ولا الواو في الواو إذا كانت في هذا الموضع. فإذا رددت "طاوعت" و"قاولتَ" إلى ما لم يُسَمَّ فاعله وجب عندهم أن تظهر الواو، وتنطق بواوين، فتقول: طووعت وقوولت، كذلك قال النحويون، وعليه يُنشَد قول جرير[46]:

بَان الخليط وَلَو طووعت مَا بانا ... وَقَطعُوا من جبال الْوَصْل أقرانا

صحيح أنَّ في "قويست" واواً بعدها ياء فكان يجب قلب الواو (ياء) ثم إدغام الياء في الياء، وأنَّ في كلمة "طووعت" واوين يلوح للدارس أوّل وهْلة وجوب إدغام إحداهما في الأخرى لأنهما متماثلتان، ولكن ذلك ممتنع لأنّه يؤدي إلى اختلاف في البناء وانتقالاً به من بناء "فُوْعل" إلى بناء "فُعِّل" والبون بينهما شاسع دلالة وبنية، وثمّة علّة صوتيّة أخرى ألا وهي أنّ أول المثلين مدّ فإذا أدغم هو والصوت الثاني ضُيّعَ صوتان واختلف البناءان.

5- الهمز:

وقف المعرّي مطوّلاً عند ظاهرة الهمز، فلدى تعليقه على قول المتنبي: وفي مناقشته كلمة "طيِّئ" وقضية الهمز فيها، ذكَر أن الأكثر أن يقال: "طيِّئ" بالهمز، والأقلّ منه أن يقال: "طيٌّ" بغير همزة، وأخذ بتأصيل اللفظة وأنها مأخوذة عن الفعل "طوى" لقولهم – فيما حكى ابن الكلبي: طوى المناهل، وأراد به طي البئر الذي تعرفه العامة، مستدلاً على ذلك بقول بيت متنازع النسبة بين غير واحد، وهو قول الشاعر:

فإنَّ الماءَ ماء أبي وجدّي *** وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طويتُ**

وقال في التعليق عليه: "وهذا البيتُ يوجد في الحماسة منسوباً إلى رجل يُقَال له سنان. وإذ اصحَّ هذا القول فالهمز في "طيِّئ" غير أصلي، وإنما يجري مجرى قولهم: حَلَأْت السّويق، والأصل من الحلاوة ونشئتُ الرائحة، وإنّما هو من النّشْوة، وهي الرائحة الطيبة. وقال بعض الناس: طيِّئ من قولهم: طاءَ في الأرض إذا ذهب فيها. فإذا أخذ بهذا القول في الهمزة في طيِّئ..... وقد زعموا أنَّ "سبأ بن يشجب" إنما سمّي سبأ لأنّه أوّل من سبى الذّريّة، وسَبْيُ الذريّة غير مهموز، وقد جاء "سبأ" في القرآن والشعر الفصيح مهموزاً. قال الشاعر:

ظلّتْ تطاردها الولدانُ من سَبَأ*** كأنَّهم تحتَ دفّها الدّحاريجُ"[47].**

وإذا كان ما قدمناه يخصّ الصوت وما يعتريه من حذف وتقديم وقلب، ودراسة الصوت جزء من الدرس الصرفي العام، فإنَّ المعرّي يعرض لقضايا صرفية أخرى، تتصل بالأبنية الصرفية، والتعدد الدلالي مع اتحاد البناء، وغير ذلك مما يمكن الوقوف عنده بشيء من التفصيل فيما يأتي:

أ-**الميزان الصّرفي وتعدد الآراء في ذلك:** ففي تناوله قول أبي الطيب:

يا أختَ خيرِ أخٍ يا بنت خيرِ أبٍ***كنايةً بهما عن أشرف النسب**

وقف عند كلمة "أخت" في صدر البيت، مبيّناً أن الأصل في تائها الواو وأبدلت تاء، وهو القول الراجح، ثم أورد رأياً آخر يرى أن الأصل فيها (هاء)، ووزنها "فُعْل". قال: "تاء الأخت بدل من واو في قول الأكثر، ووزنها "فُعْلٌ". وقال قومٌ: تاءُ أختٍ هي "هاء" التأنيث التي تصيرُ هاءً في الوقف، فلما سكنت خاء "أُخْت" قويت التّاء فثبتت في الوقف، لأنّ ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلّا متحرّكاً حركة بيّنة في النيَّة كقولهم: أرطاةٌ. فما قبل الهاء ساكنٌ إلا أنّ أصله الحركة، فكأنه "أَرْطيةٌ" فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. ومن ذهب إلى هذا الوجه فوزن "أخت" عنده "فُعْت". والقولُ في تاء "بنت" كالقول في تاء "أخت". فمن زعم أن الساقط من (ابن) "واو" جعل أصل "بنت" على القول الأوّل "بنوٌ". ومن ذهب إلى أن الساقط من (ابن) "ياءٌ" وأنهُ من بنى الرجلُ على امرأته يبني فأصل "بنت" عنده "بنيٌّ". وكان الأخفش يجعل الذاهب من "ابن"

واواً، ويستدلُّ على ذلك بقولهم: "البنوَّة"، وكان الزّجاج يجيز أن يكون الذاهب من "ابن" واواً أو ياءً، ومن قال: إن تاء "أخت" هي هاء التأنيث فوزن "بنت" عنده "فِعْت" وهي على القول الأول فِعْلٌ". فهذا النصب طوله يعكَس ملامح من منهج المعرّي في تناوله مسائل الصرف وقضاياه في أثناء شرح مواضع من الديوان، فهو:

1- يقدِّم القول الأكثر في المسألة، وهو الرأي الذي يقول به هو.
2- يثنِّي بالرأي الأقل شهرة.
3- يورد الوزن الصرفي للكلمة.
4- يورد نظائر للكلمة المدروسة.
5- يذكر الآراء المختلفة في المسألة.
6- يعلِّل الآراء التي يفرشها بعلل القياس، والخفّة، والاشتقاق.

وقد لاحظنا أنه قدّم الرأي الأكثر وهو رأي سيبويه، على غيره من الآراء.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في تعليقه على قول أبي الطيب:

تُكَفكِفُ عَنهُمُ صُمَّ العَوالي*** وَقَد شَرِقَت بِظُعنِهِمِ الشِعابُ**

"تُكَفْكفُ: في معنى تكفُّ وتصرفُ... ووزن تكفكفُ على مذهب سيبويه (تُفَعْللُ)، وعلى ما وضع في كتاب العين (تُفَعْفِعُ)، وعلى مذهب الفرَّاء (تُفَعْفِلُ) وإليه ذهب الزّجّاج". فقد وقف أولاً عند معنى كلمة (تكفكفُ)، ثم ثنَّى إلى ذكر وزنها الصّرفي مقدِّماً – فيما أرى – الرأي الذي يميل إليه ويأخذ به، وهو رأي سيبويه، ثمَّ عقَّب بالرأيين الآخرَيْن، ولكن من غير إشارة إلى تفضيل ولا اعتناء بتفصيل.

ب- البناء الصرفي وتعدد الدلالة:

يرى الصّرفيون أن الزيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى، ولذلك كان القول بالزيادة لمعنى "أوّل هذه العلل وأهمَّها، لأنَّ اللغة تعبير عن الفكر، وبهذا تكون عملية الزيادة وسيلة من وسائل النمو اللغوي"[48]. وقد وقف المعري عند بعض الأبنية الصرفية في مواضع من شعر المتنبي فقال باتّحاد الدلالة فيها على الرُّغم من اختلاف البناء، فقد علّق على قوله:

وهَلْ ردّ عنه باللّقان وقوفه***صدورَ العوالي والمطهَّمة القُبَّا؟**

فقال: "المطهَّم: الحسَنُ الخلْق من الخيل والناس. وقالوا: مُطْهَم...". فالبناءان مختلفان، فالأوّل على زنة (مُفعَّل) وفعله (طهَّم)، والثاني على زنة (مُفْعَل) من (أطهم)، ولكنّ الدلالة واحدة فيهما. واستدل المعرّي على ذلك بقول النّمِر ابن تولَب:

فأحْبلَها رجُلٌ نابةٌ***فجاءت به جَعْظراً مُطْهَما"**[49]

ولكنني أميلُ إلى أنَّ المعرّي – على عادته – يقدِّم اللغة الأعلى، وهي اللغة التي يميل إليها، فقدَّم (مُطهَّم) على (مُطْهم)، إذا البناء الأوّل هو الأكثر الذي نصَّت عليه كتب اللغة، وإن كان المعري قد أسعفته حافظته بشاهد جاء فيه البناء على غير صيغة المشهور، فربَّما ألجأ الوزن الشعري النّمِر بن تولب إلى استعماله. ومثل ذلك قوله معّقباً على قول المتنبي:

ولكنهنَّ حبالُ الحيا***ة، وكيْد العُدَاةِ ومَيْط الأذى**

"…. ومَيْط الأذى: إزالته، يُقَال: مُطْت الشيء وأمطتهُ إذا أزلته"[50]. وهو – فيما أرى – ينظر في ذلك كلّه إلى دلالة الجذر اللغوي للبناء غير عابئ بما يدخله من زيادة إذا لم يكن لهذه الزيادة أثر في السّياق. ولكننا واقفون على ضدّ ما عرضنا له من قبل، فإنه قد يفرّق بين دلالتي بناءين لاختلاف صيغتهما، ومثال ذلك:

وعَيْنَ المخطئين همُو ليسوا***بأوّل معسَرٍ خطئوا فتابوا**

فقال: "يقول قومٌ: إنَّ (أخطأ) و(خطِئ) بمعنى واحد، وقيل: بل أخطأ إذا تعمَّد الخطأ، وخطئ إذا لم يتعمَّد". فبناء (أخطأ) على (أفعل) بزيادة الهمزة في أوّله، و(خَطِئ) على وزن (فَعِل) على الخطأ العَمْد، والثاني يدلُّ على غير القصد فيه. قال ابن فارس: "يقال: أخطأ إذا تعدَّى الصَّواب. وخَطِئ يخطأ، إذا أذنب، وهو قياس الباب، لأنه يترك الوجه الخَيرَ"[51].وجاء في القاموس المحيط: "... وقد أخطأ إخطاءً وخاطئة.... وخَطِئ.... والخطيئة: الذّنبُ، أو ما تعُمِدِّ منه، كالخِطْءِ، بالكسر. والخطأ: ما لم يُتَعَمّد"[52].العدول في الصيغ الصّرْفية: وهو مسلك من مسالك التوسّع الدلالي –على ما سنرى في فقرة قادمة- فإذا كانت حروف المعاني مقام بعضها في أداء الوظيفة التعبيرية، فإنَّ قيام الكلمات مقام بعضها لتغيُّر الدلالة، لأنها مستقلّة البناء والدلالة، وللتفريق بين حقلين دلاليين.

وقد وقف المعرّي عند تحوّلات الأبنية وعلاقة ذلك بالدلالة، وعند تساوق الأبنية التي استعملها المتنبي مع أصول العربية. ومن الأمثلة على القضية الأولى تحوّل البناء الصرفي من بناء (فَعيل) إلى (فُعَال) طلباً للمبالغة. ومن الأمثلة التي ناقشها المعرّي ههنا قول المتنبي:

لِعَيني كُلَّ يَومٍ مِنكَ حَظٌّ *****تَحَيَّرُ مِنهُ في أَمرٍ عُجابِ

فقد وقف عند صيغة (فُعَال) وبين أنها في الأصل "فَعيل"، ولكن العرب حوّلتها إلى صيغة (فُعَال)، بتخفيف العين، طلباً للمبالغة في الدلالة، وإذا أرادوا زيادة المبالغة نقلوها إلى(فُعَّال)، بتشديد العين، فقال في ذلك: "فَعيل إذا أريد به المبالغة نُقِل إلى (فُعَال)، وإذا أرادوا الزيادة شدَّدوا فقالوا: فُعَّال، من ذلك: عجيب وعُجَاب، فإذا أرادوا أن يزيدوا المبالغة قالوا: عُجّاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلمي: (إنّ هذا لشيء عُجّاب) [ص/5]"[53]. قال سيبويه: "وفُعَال بمنزلة

فعيل؛ لأنَّهما أختان. ألا ترى أنك تقول: طويلٌ وطُوَال، وبعيد وبُعَاد....؟"[54]. وعلى النقيض من ذلك نَقْلُ (فاعل) إلى (فعيل)، فقد وقف عند قول المتنبي:

لئن ظهرت فيها عليه كآبة *****لقد ظهرت في حدِّ كلِّ قضيبِ

فقال: "يقال لكل سيف دَقّ عرضُه: قضيبٌ، فإذا عُرض فهو الصفيحة.... فإذا قيل: قاضب فالمراد قاطع، والجمع: قواضب، ويجوز أنْ يُدّعى لقولهم: قضيب أنه في معنى قاضب، وقد نُقل إلى (فعيل) للمبالغة، كما يقال: عالم وعليم، والأوّل أشبه"[55].

ويلفتنا في تعليق المعرّي السابق قوله "ويجوز أنْ يُدَّعَى...." فهي عبارة تدلّ – فيما أرى – على عدم اقتناع المعرّي اقتناعاً تاماً بهذا الوجه، ولكنه ربَّما أراد أن يقطع الطريق على من سيقفون على مقولته، ويردّ عليهم ما قدْ يقدح في زناد فكرهم، وأنه معنى ربّما يخطر في البال، ولكن الأوّل أشبه بأن يكون هو المراد. وأما المسألة الثانية فمن أمثلتها قول المتنبي:

فَيا لَكَ لَيلاً عَلى أعكُشٍ***أَحَمَّ البِلادِ خَفِيَّ الصُوى**

فقد استعمل المتنبي بناء (أَفْعُل) فقال: .... على أعكُشٍ.... وهذا البناء ليس في أصول الأسماء في العربية، فلم يأتِ منها على هذا البناء شيء، ولكنها جُمُوع يُسمَّى بها أو هي أبنية أفعال مضارعة، نحو: أذرُح، وأَثمُد. قال المعرّي معقّباً على البيت: "وليس في أصول الأسماء على رأي سيبويه شيء على (أَفْعُل)، وإنّما هي جموعٌ يُسمَّى بها أو أفعال مضارعة، مثل: أعكُش، وأذرُح، وأثمُد. فأثمُد: جمعٌ ثَمَدٍ، وهو الماء القليل، أو يكون سمّي فيما قبل بالفعل المضارع من قولهم: ثمَدْتُه أثمُدُه إذا أخذته شيئاً فشيئاً، وأذرُح يجوز أن يكون جمع (ذَرَحٍ)، وهو خشب تُعْمَلُ منه الرِّحال، وأعكُش من قولهم: عكشت الشيء إذا جمعته، وتعكّش إذا تقبّص"[56].

وظاهر من قول المعرّي السابق ومن أشباهه المسرودة في صفحات الكتاب أنّه لا يقتصر على التعليق على الموضع المختار ولا يكتفي بتأويله أو مناقشته، بل إنه يفرّع ويشعّب ويقف عند كل فرع مفسّراً ومناقشاً، فهو – في مثالنا الأخير – لم يقتصر على تفسير بناء (أعكُش) فحسب، ولكنه أصَّل لعدم وجود هذا البناء وفق قول سيبويه، وانتقل إلى تفسير ما وردَ على خاطره وما جادت به ذاكرته من ألفاظ على هذا البناء، ففسَّر (أَثمُد)، و(أذرُح)، وانتهى إلى تفسير بناء (أعكُش) والتأصيل لما يأتي منه أبنية أخرى تلتقي معه في الدلالة. قال في التعليق على قول المتنبي: "والرؤوس: جمع رأس... وجمع رئيس رؤوساً ووهو مأخوذٌ من أنه يكون رأسَ القوم، وهو "فعيلٌ" بمعنى "فاعل"، وإذا قالوا: رئيس بمعنى مرؤوس، أي: قد ضُرِب رأسه، فجمعه "رأسى"، مثل جريح وجرحى"[57]. ومن ذلك ما تناوله المعري في معرض تعليقه على شرح قول أبي الطيب:

وَكُلِّ نَجاةٍ بَجَاوِيَّةٍ *****خَنوفٍ وَما بِيَ حُسنُ المِشَى

فقال: "يُقَال: ناقةٌ نَجاةٌ في معنى ناجية، وهي الشريعة التي تنجي صاحبها وهذا اسمٌ وضع للإناث دون الذكور، لأنهم قالوا للناقة: نَجاة، ولم يقولوا للبعير: نَجاءٌ"[58]. فالمصدر (نجاة) نُقِل لتوصَفَ به النّاقة، ولهذا النّقْل وظيفة إبلاغية تتمثّل في المطابقة بين الصفة والموصوف، فإذا قيل: فلان عَدْلٌ بدلاً من (فلان عادل)، فإن المراد من ذلك التعبير عن أعلى درجات المبالغة، فكأنه العَدْل نفسه يمشي على قدمين، وكذلك تسمية الناقة بـ (نجاة) بدلاً من اسم الفاعل (ناجية)، فالمراد بذلك التعبير عن أعلى درجات السرعة التي تتصف بها الناقة، فكأنها النجاة ذاتها، فالنجاة ههنا مطلقة غير مقيّدة بزمن معيّن، ولهذا جاء بالمصدر نيابة عن اسم الفاعل.ومن قبيل ذلك قول الأعشى[59]:

فجارَتُكُم بَسْلٌ عَلَيكم مُحَرَّمٌ *** وَجارَتُنا حِلٌّ لَكُم وَحَليلُها**

فجاء بالمصدر "بَسْل" و"حِلّ" بدلاً من اسمي الفاعل "باسل" و"حال"؛ لأنه لا يريد التعبير عن حدث في زمن معيّن، وهذا يؤكِّد أن العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية متشابكة، وعلى إدراكها يتوقّف الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية، وأنّ المبنى الواحد قد تتعدَّد معانيه الوظيفية، والسّياق هو الفيصل الذي يكفل للمتلقي تبيّن دلالاتها الإيحائيّة.

يضاف إلى ما تقدّم ظواهر أخرى تلبَّث المعرِّي عندها، وهي من قبيل الحذف والتعويض، والنبر والتخفيف، والتغليب، والقلب المكاني، ومراجعة الأصل، والإتباع، وذكر أبنية لم ترد في لغة العرب[60] وغير ذلك كثير.

ج - التّأثيل: ويراد به البحث المستقصي وراء الألفاظ وأصولها للوقوف على اشتقاقها، وهذا أمرٌ نجده مفروشاً في الكتاب، وهو يتداخل مع مصطلح "التأصيل" أحياناً، ويراد بها البحث عن أصول المعاني. ومن الأمثلة التي يمكن عرضها في بيان اهتمام المعري بـ "التأثيل" ما وقف عنده من اشتقاق "المزاد" هل هو من التزويد أم من الزيادة فيكون من بنات الياء. والمعري يميل إلى الرأي الثاني؛ لأنه يراه الأقيس فيستدل على تقوية هذا المذهب بأنهم يقولون في جمع (مزادة)": "مَزَايد"، "لوكانت من ذوات الواو لوجب أن يقال: مزاود كما يقال في جمع الملامة: مَلاوم، وفي جمع مقامٍ: مَقَاوم، ولم يقولوا: مقايم ولا ملايم، ويروى للأخطل:

وإنّي لقوّامٌ مَقَاومَ لم يكن *** جريرٌ، ولامولى جرير يقومها".**

فالمعري لايرى مانعاً أن يكون اللفظ من بنات الواو، ولكنَّ الأقيس أن يكون من بنات الياء، لمجيء ذلك في استعمال العرب، ولدليل نقلي هو قول الأخطل، كما مرَّ معنا. ثم إنَّه يعقِّب على ذلك بالاعتلال بعلّة تسمَّى "علة الفَرْق" وهي التي جعلت متكلمي اللغة يؤثرون الياء في الجمع، أي "مَزَايد" للتفريق "بينما يُحْمل فيه المأكول، كما قالوا في: عيد أعياد، وهو من ذوات الواو، ليفرّقوا بينه وبين أعوادٍ، جمع عُوْد"[61]. والمعرّي في كل ذلك يستند إلى أدلةٍ كثيرة نقلية

وعقلية، فمن الأدلَّة النقلية الشواهد الشعرية والقرآنية التي يعضد بها ما يذهب إليه من آراء، مقدِّماً كثير السماع على قليله أو نادره، ملتفتاً إلى تعدُّد الرواية وأثرها في تأثيل رأيه وتعدّد الدلالة ومشيراً إلى خصوصية اللغة الشعرية وتباينها من اللغة النثرية، فالشعر موضع ضرورة.

أما الأدلة العقلية فأهمها القياس وما ينضوي تحت لوائه من القول بالاطّراد والشذوذ في الأبنية الصرفية وخروجها على القياس، والتعليل الصوتي أو الدلالة لهذا البناء الصرفي أو ذاك، إلى جانب الاتكاء على مظاهر استدلال أخرى مثل مراعاة النظير، والسَّبر والتقسيم.

3- الظواهر النحوية:

لم يدع المعرِّي قضيةً من قضايا علوم العربية إلّا أماط عنها اللثام، فناقشها نقاشاً مستفيضاً حيناً، موجَزاً حيناً ثانياً، وهو لا يخرج في ذلك كلّه عن الإطار الذي حدّدناه في بدء حديثنا، من تعدّد الوجوه التي يطرحها، وتقديم الأجود منها، والتثنية بالأقل جودة، ومراعاة السياق والمقام، وذكر الأوجه المفترضة والمحتملة ومن هذه الظواهر على سبيل التمثيل لا الحصر:

1- **قضية العامل النحوي:** وهي من القضايا المهمّة التي قام عليها صَرْح النحو العربي، وهذه القضية "ترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب في لغة العرب، فهي لا تعدو أن تكون رصْداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التراكيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة"[62].ولسنا براغبين – ههنا – في التفصيل في القضية تفصيلاً يخرج بنا عن جادَّة البحثِ الذي نحنُ بصددهِ، ولكنْ حسبُنا أننا وقفنا على ما يدلُّ على أخذ المعرب بهذه القضية من دون أن يكون له أخذ وردٌّ فيها. فعند مروره بقول المتنبي:

حمدَ القِطارُ ولو رأته كما أرى*** بُهِتتْ فلم تتبجَّس الأنواءُ**

علق عليه بقوله: "الأجود أن تكون الأنواء فاعلة – أنه.... ويجوز أن يكون العامل في (الأنواء) الفعل المتأخر، فيحتمل أن يعمل بها (بُهِتت) فيكون اسم ما لم يُسَمَّ فاعله، ويمكن أن تعمل فيها تتبجس، وإعمال الفعل الأول في هذا النحو رأي والكوفيين، وإعمال الفعل الذي هو أقربُ إلى الفاعل رأي أهل البصرة"[63]. وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، والكوفيون يرون أن إعمال الفعل الأول أوْلى، والبصريون يعملون الثاني لأنه الأقرب، والكوفيون يحتجون بالنّقل والقياس، وبهما احتجّ البصريون على أن إعمال الفعل الثاني هو الأَوْلى، وكان لكل منهما أدلته وحجَّته[64]. ويبدو لي أنَّ المعرِّي لم يرَ في إعمال الفعل الذي هو أقرب إلى الفاعل على ما يذهب إليه البصريون، مانعاً وإن كان ذلك مؤدياً إلى إضمارٍ في الكلام قبل الذِّكر، ولكنه جائز بلا اختلاف لعلم السامع به[65].

2- فرش الأوجُه الإعرابية:

يعمد المعرّي في مناقشته القضايا النحوية إلى ذكر الأوجه الإعرابية الجائزة، ويشير إلى التوجيهات المحتملة. ومن أمثلة ذلك ما علّق به على قول المتنبي:

فَيا شَوقِ ما أَبقى وَيالي مِنَ النّوى *****وَيا دَمعُ ما أَجرى وَيا قَلبُ ما أَصبا

فقد حذف ياءات الإضافة في (يا شوق، يا دمع، يا قلب) وهي لغة جيّدة ويجوز إظهارها ساكنةً ومفتوحةً ومقلوبةً ألفاً، فقال: "حذفُ الياءاتِ التي للإضافة وهي اللغة الجيدة، ويجوز في غير هذا الموضع: فيا شوقيْ بياء ساكنة، ويا شوقيَ بياء مفتوحة، ويا شوقا بياءٍ منقلبة إلى الألف"[66]. ومراده بقوله: "في غيرِ هذا الموضع"[67]، أي في غير الشعر.

انتقلَ بعد ذلك إلى ذكر وجهين محتَملين في قوله: (يالي)، أحدهما: أن يكون أراد اللام المفتوحة التي للاستغاثة، كما يقال: يا لَ (فلان)، ويا لَ (بكر). والوجه الآخر أن يكون المراد اللام المكسورة التي تكون في المستغاث له، على معنى: يا قومُ اعجبوا لي من النّوى[68]. ومن ذلك أيضاً ما أورده تعقيباً على قول المتنبي:

ولاحَ لها صَوَرٌ والصَّباحُ*****ولاحَ الشّغور لها والضُّحى

قال: "ويجوز في (الصباح) الرفعُ على العطف، والنصبُ على أنه مفعول معه، وكذلك يجوز في الضحى والشّغْور"[69].

3- الحذف والإضمار، ومن قضاياه:

أ-حذف همزة الاستفهام: وهمزة الاستفهام أصل أدوات الاستفهام، وهذا ما جعلها تختصّ بأحكام منها حَذْفها، وحذفها كثير. وقد وردت عند المتنبي في غير ما موضع، ومنها قوله:

شيمُ الليالي أن تشكّك ناقتي*****صدري بها أفضى أم البيداءُ

قال المعرّي: "يقول: ناقتي هذه تشككها الليالي، فلا تدري: أصدري أفضى أم البيداءُ التي هي سائرة فيها، وأراد ألف الاستفهام فحذفها، وهذا كثير موجود..."[70]. ولا فرق في حذفها بين وجود (أم) المعادلة وعدم وجودها، حتَّى إنَّ الأخفش قد أجاز حذفها في غير الشعر بشرط أمْن اللبْس، وجعل من ذلك قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)[الشعراء/22]، وقوله تعالى: (فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ{76} فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ{77}) [الأنعام / 75-76]. قال ابن هشام: "والمحققون على أنه خبرٌ"[71]. وقد عَضَد المعرّي ما ذهب إليه بقول الأخطل[72]:

كذبتكَ عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ*****غَلسَ الظَّلامِ من الرباب خيالا

ب - **حذف العامل:** من ذلك حَذْف (أن) الناصبة ورفع الفعل المضارع بعدها، كما في قول المتنبي:

وَبَسَمنَ عَن بَرَدٍ خَشيتُ أُذيبُهُ *****مِن حَرِّ أَنفاسي فَكُنتُ الذائِبا

ففي قوله: "خشيتُ أذيبُه" حذفت (أن) الناصبة، وهذا الحذف كثير، وحذفها "إذا كانت وما بعدها في موضع المفعول أحسن من حذْفها إذا كانت هي وما يليها في معنى الفاعل"[73] والعلّة في ذلك "أن المفعول فضلة، والفاعل لا يجوز تركه كما يجوز ترك المفعول"[74]، والأدلّة على ذلك موفورة شعراً ونثراً، وليس حذفها مقصوراً على الشعر. ومن ذلك قول ذي الرّمة:

لحقَّ لمنْ أبو موسى أبوهُ***يوفّقُهُ الذي رفع الجبالا**

وحذف (أنْ) الناصبة مع بقائها عاملةً مطّردٌ في مواضع شاذ في غيرها، ومما ورد فيه حذف (أنْ): "خُذ اللصَّ قبل يأخذَك، ومُرْه يحفرَها..."[75]. قال ابن هشام: "وإذا رفع الفعل بعد إضمار (أنْ) سهلَ الأمرُ، ومع ذلك لا ينقاسُ، ومنه: (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ) [الزمر/64]...و "تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ منْ أنْ تراهُ..."[76].

ج- **حذف المفعولِ بهِ:** ومن ذلك ما قاله في بيت سبق وقوفنا عنده في مسألة أخرى، وهو قول المتنبي[77]:

فَيا شَوقِ ما أَبقى وَيالي مِنَ النَوى***وَيا دَمعُ ما أَجرى وَيا قَلبُ ما أَصبا**

قال: "وقوله: ما أجرى، وما أصبا، وما أبقى: كلّه على إرادة الكاف، كأنه أراد: ما أبقاك، وما أجراك، وما أصباك، وحذف لعلم السامع"[78]. وما يُلَحظ – ههنا – التفات المعرّي إلى حذف المفاعيل من الأفعال المتعدية (أبقى، أجرى، أصبا)، والمفعول في كل فعل منها هو "ضمير المخاطب"، وقد حُذِف في ثلاثة المواضع لعلم السامع به، وهذه قرينة حالية، وكأنَّ حذفها هدف إلى أن تتوفر "العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلُص له، وتنصرّف بجملتها وكما هي إليه"[79].

4- **التّضمين:** والمراد به إشراب فعل معنى فعل[80] آخر، وهو مسلك لغوي معدود في باب التوسّع الدلالي، وهو موضوع حديثنا في فقرة قادمة، ولكننا عرضنا له ههنا لارتباطه بتعدية الفعل "عزم"، وهو فعل لا يتعدَّى بنفسه، والأصل فيه التعدية بحرف جر خاص هو (على"، أو أن يأتي المفعول به في هيئة مصدر مؤوّلٍ من (أنْ) المصدرية وما بعدها. فقد أورد المعرّي قول المتنبي:

فَشِمْ في القُبَّةِ المِلكَ المُرَجّى***فَأَمسَكَ بَعدَ ما عَزَمَ اِنسِكابا**

ثم قال: "..... وأكثر ما يستعملون (عزمتُ) مع حرف الخفض أو مع (أنْ) والفعل، فيقولون: عزمتُ على الارتحال، وعزمتُ أن أرتحل واحدٌ، ولا يكادون يقولون: عزمتُ الارتحال،

إلّا أن ذلك جائز، لأنَّ العزم: القطْعُ والإمضاءُ"[81]. فالّذي أباح للمتنبي تعدية الفعل "عزم" تعدية مباشرة إلى مفعوله تضمينه معنى "قطع وأمضى"، والأكثر أنْ يُعَدّى بـ "على" أو أن يكون مفعوله مصدراً مؤوّلاً. وقد جاء في القرآن الكريم معدّى بنفسه في قوله تعالى: (وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىَ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ) [البقرة/235]، وهو في الآية مضمَّن معنى الفعل "تنووا"[82]، وهذا يعني أنه – في حال تضمينه – لا يختص بفعل معيَّن، وكأنَّ المقام يفرض نوع الفعل لا أنه فعل مخصوص. والمعرّي في ذلك يحدوه حادٍ هو إصابة الشاعر مفصل المعنى. ونجد مصداقَ ذلكَ في وقوفهِ عند بيت للمتنبي يقول فيه:

أفكِّر في معاقرتي المنايا***وقَوْدي الخيلَ مُشْرفة الهوادي**

فذكر توجيهين نحويين كلاهما صحيح، ولكن أحدهما يفوق الآخر في صحّته، فقال: "إذا وقف الواقف على (معاقرةِ) بالهاء، وجعل القَوْد مضافاً إلى الخيل فالمعنى صحيح. وأحسنُ من ذلك أن تكون المعاقرة مضافة إلى الياء، وكذلك القَوْد وتكون المنايا والخيل في موضع نصب، لأنّ أبا الطيب كان يؤثر أن يصف نفسه، وإضافة هاتين الكلمتين إلى نفسه أبلغ من ترك الإضافة، لأنه إذا لم يضف جاز أن يكون فكره في معاقرة الناس، وقود الخيل التي يقودها غيره"[83].

فههنا نلاحظ حُسْن التفات المعرّي في تأويل البيت إلى التفريق بين إضافة (المعاقرة) إلى المنايا، وإضافة (القَوْد) إلى الخيل، وبين إضافتهما إلى نفسه، فيكون التخصيص متوجهاً إلى نفسه مراعاة للمقصد واعتماداً على السياق العام لشعر المتنبي، فيكون تضييق الدلالة بالإضافة إلى ضمير المتكلم أبلغ من تعميم الدلالة لانسجامها مع ما عُرِف عن المتنبي عن مدحه نفسه كثيراً.

وما أشرنا إليه من "ظواهر نحوية" عرض لها المعرّي في شرحه شعر المتنبي لا يعدو أن يكون نماذج على ما ذهبنا إليه، ولو أردنا الاستقصاء لطال بنا الحديث وتشعَّب، ولكن جنحنا إلى الإشارة إلى نماذج منها، واقتصرنا على مواضع خشية الإطالة والإملال، ومن نظر في الكتاب وقعت عيناه على مسائل غير ما ذكرنا[84].

4- الظواهر الدلالية:

كان تأخيرنا دراسة الظواهر الدلاليَّة عن قصْد وتعمُّد، وما ذلك إلَّا لأنَّ كل الظواهر التي ناقشنا على نحو موجز بعضاً منها أشبه بجداول صغيرة تنتهي إلى مصبٍّ واحد، هو التعبير عن المقاصد والدلالة عليها. فكل ما تقدّم من قضايا العروض، والأصوات، والصرف، والنحو، يراد منه تحقيق غاية تعبيرية عن مقاصد المبدع.

فمعاني الكلمات ليست هي معانيها المعجميَّة السكونية، ولكن معناها كل الروابط والنّغمات المستمدة من أنواع المفهومات والتصوُّرات جميعها، ومن صور الفكر والأصول البلاغية، إضافة إلى أشياء أخرى تتطور مع الزمن[85]، إذ اللغة عُرْف، وهذا العُرْف يخضع لتحوُّلات دلالية ناجمة عن تغيّر العُرْف نفسه من جيل إلى جيل[86].

ومعلوم أيضاً أنّ الأدب أداته الكلمات، والكلمات إشارات، وبهذا يستخدم الأدب "أداة هي في ذاتها نتاج فعاليّة تشكيلية ترميزية"[87] ولا تغدو الدراسات اللغوية درساً أدبياً إلا إذا سعت إلى الفحص عن الآثار الجميلة للغة، وعندما تغدو ميداناً للدرس الأسلوبي.[88] بل لا يمكن أن يقدم البحث أي تحليل شكلي للأدب من دون الوقوف على طبيعة البنيات اللغوية ومهامها[89].

وكتاب "اللامع العزيزي" في حقيقة الأمر امتداد لشروح الشعر التي نشطت في القرن الرابع الهجري، ولذا كان – كغيره من شروح الشعر – يتضمن "الكثير مما يعود على الأبحاث اللغوية بالغنى، وسمات تؤكد خصب التذوّق الأدبي..."[90] ويؤكد أن "التقدّم الحضاري الذي يشيع فيه الفن وتستظل في أفيائه أعداد كبيرة يعني – فيما يعنيه – أن الإحساس بالقيم الجمالية والتفاعل مع الأفكار بالأساليب المميّزة لكل فن، غدا متغلغلاً في أوساط مختلفة، ومعبَّراً عنه في شكول عدَّة"[91].

فإذا أخذنا على سبيل المثال علاقة الإيقاع الخاص للبنى الشكلية بالدلالة نجد أن العلاقة جدلية بين الطرفين، فالمعنى لا يُفْهم بمعزل عن موسيقا الكلمة واتساقها صيغة ومجاورةً. ولهذا يرى رتشاردز أن الفرق بين الإيقاع الجيّد والإيقاع الرديء ليس أمراً هيّناً بين جملة تعاقبات صوتية معيّنة، ولكنه أعمق من ذلك، فلا يمكن أن ينقاد فهمه لنا إلا إذا ضممنا إلى ذلك دلالات الألفاظ[92].

وللدلالة نوعان: أولهما: الدلالة المعجميَّة، وهي الدلالة السكونية التي يقدِّمها أصحاب المعاجم. وثانيهما: الدلالة السياقيّة، فإذا أردنا أن نشارك الشاعر أحاسيسه، وأن نقف على دلالات مفرداته، فإن ذلك "يرتبط على نحو وثيق بالسياق وعلاقاته، فهو الذي يعرض الإضاءة للغرض والقصد"[93].

وهذا الأمر خاصٌّ باللغة الشعرية أو ما يدانيها من النثر، لأنها أبعدُ تخصُّصاً، وهذه اللغة الشعرية "تذهب في تضييق حقيقتها في الاتجاه نفسه، وإن تكن من جهة أخرى تؤدي إلى اتساعها باستعمال كلمات قديمة، وابتكار كلمات الإتيان بمعان خاصّة لتلك الكلمات التي نتداولها ونعرفها"[94]. وإذا تلبثّنا نستقرئ الظواهر الدلالية الّتي أشار إليها المعرّي إشارة أو تلبَّث عندها مفصّلاً، استطعنا أن نقف على كثيرٍ من مسالك الدرس الدلالي يمكن أن نجملها فيما يأتي:

1- **تأصيل المعنى:** أي الإشارة إلى المعنى المحوري، وإلى الدلالة المباشرة من غير تأويل. ومثال ذلك ما قاله في تسمية المنية[95] بـ "شَعوباً"، لأنها تشعَبُ، أي تفرِّق. واستدلَّ على ذلك بقول طفيل الغنوي:

وإذا رأيت المرءَ يشعَبُ أمرَه***شعْب العصا ويلجّ في العصيان**

ومن ذلك أيضاً قوله في التعليق على قول المتنبي:

فهمتُ الكتاب أبرَّ الكتُب***فسمعاً لأمر أمير العربْ**

"أصل الكَتْب: الجمعُ، وقيل للكتاب: كتابٌ لأنَّ حروفه يجمع بعضها إلى بعض، ولذلك قيل للجماعة الكثيرة من الفرسان: كتيبة، وقيل لخُرْزة المزادة: كُتْبةٌ، لأنها تجمع الأديمين أو بين جانبي الأديم"[96]. ففي المثالين اللذين عرضنا لهما نقف على سعي المعري إلى التأصيل الدلالي، أي البحث عن أصل الدلالة، والتنقير عن الدلالة المركزية من دون التعرّض للدلالة الهامشيّة، أو ما يمكن تسميته ظلال المعنى. فمعنى "التفريق" في "شَعوب = المنية" نجده متحقّقاً يدور مع أي بناء لغوي يُبْنى من هذا الجذر اللغوي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى معنى كلمة "الكَتْب" فهذا الجذر اللغوي يدلُّ في الأصل على الجمع، وهو معنى يدور في فلك هذا الجذر مهما تعدّدت أبنيته واشتقاقاته.

2- **تعميم الدلالة:** ويراد به الانتقال بالدلالة من الضيق إلى السَّعة، من الخصوص إلى العموم، ومن المحدود إلى المتَّسع. ونمثِّل لذلك بكلمة "العِيْر" وهي تعني الإبل التي تحمل الميرة، فاتسع من خلال السياق أفق دلالتها لتشمل كل قافلة حملت ميرة أم لم تحمل. فقد حصل تطوّر في دلالة لفظ "العير" لينتقل من الدلالة المحدودة لتغد دعامة الدلالة.ومن أمثلة ذلك ما جاء في تعليق المعرّي على قول المتنبي:

لم تُسْمَ يا هارونُ إلا بعد ما اقْ***ترحتْ ونازعتِ اسَمك الأسماءَ**

فقال: "أجودُ ما يتأوَّلُ في هذا أن يكون الاسم - ههنا – في معنى الصيت، كما يُقَال: فلان ظهر اسمُه، أي قد ذهب صيته في الناس"[97]. فالاسم – في الأصل – هو رمز لغوي يدلُّ على المسمَّى، وهو جملة الحروف المشكِّلة له، ولكنَّ هذا هو المعنى المركزي، وسياق البيت لا يراد به هذه الأصوات المكوِّنة للاسم، ولكن اتسع المعنى ليدلُّ على معنى سياقي هو "السُّمْعة الحسنة".

ولا يخفى – ههنا – أنَّ السياق هو الذي حدَّد المعطى المخصّص للفظ "الاسم"، لأن ما يمكن أن تحمله الكلمة من دلالات لا يجاوز المعنى الافتراضي، وأنَّ المعنى الذي يقبله المتذوِّق هو المعنى الذي يطفح به النص[98] على رأي بيير جيرو.

وتتعدَّد مظاهر التطوّر الدلالي التي يعرض إليها أبو العلاء ويسعى إلى توظيفها في تأويل النص مستظِلّاً بمظلة السياق. ومن ملامح ذلك:

1- **انتقال الدلالة من المحسوس إلى المجرَّد.** من ذلك ما فرشه من معنى المزادة والتزويد فالتزويد أصلاً موضوع في الأصل للتزود من الطعام، ولكنَّ دلالة هذا اللفظ تطوّرت بنقل الشعراء له إلى ما يفعله المحبوبُ من وصالٍ أو حسنِ وداعٍ[99]. فالتزويد أصلاً في قول المتنبي[100] مادي الدلالة، ثم انتقلت دلالته من المحسوس إلى المجرد:

جزى الله المسيرَ إليه خيراً***وإنْ ترك المطايا كالمزادِ**

ومنه أيضاً تعليقه على قول المتنبي:

وحفظك فيهم سلفَيْ معدٍّ***وأنّهم العشائر والنّصابُ**

".... والعشائرُ: جمع عشيرة، وهذا اللفظ يقع على البعيد في النسب والقريب، وهو مأخوذ من المعاشرة، وقد قالوا لامرأة الرجل: عشيرته، وكذلك يقولون للجارة.... وأصل المعاشرة – والله أعلم – أن تكون من أعشار الجزور، فكأنَّ المعاشر– في الأصل – الذي يأخذ مع أصحابه عُشْر جزورهم، ثم كثر ذلك حتَّى صارت المعاشرة الموافقة والمنادقة"[101]. فاللفظ – في المثالين السابقين – بدأ ماديَّ الدلالة، إلا أنَّ كثرة الاستعمال والألفة به نقلت دلالته من المحسوس إلى المجرَّد. ومن ذلك أيضاً قوله: "والجزْل: أصله في الحطب، وهو ما غلظَ منه. قال حاتم الطائي:

ولكن بهذاك اليفاع فأوقدي***بجزلٍ إذا أوقدت لا بضرامِ**

ثم قالوا: عطاءٌ جَزْل؛ أي كثير"[102]. فقد تحوَّلت دلالة اللفظ من الدلالة على الحطب الغليظ القاسي إلى الدلالة على الكثرة في العطاء.

2- **تغيير الحقل الدلالي:** فقد تكون لفظة ما دالة على معنى ما في ميدان، ثمّ تنقل دلالتها إلى ميدان آخر. ومن أمثلة ذلك أن المعرّي وقف عند قول المتنبي:

أتاهمْ بأوسعَ من أرضهم***طوال السَّبيب قصّار العُسُب**

فعرض لكلمة "العسيب". والعسيب في الأصل: أصل الذّنب[103]، فميدان دلالة اللفظ "ذنب الحيوان من فرس وغيره، ولكنّ هذا الحقل الدلالي قد يُتّسع فيه فيستعمل في الإنسان. قال المعري: "والعسيبُ: أصل الذّنب، وهو يستعمل في الإبل، وربما استعمل في الإنس، قال الشاعر:

فطار بكفَّيْ ذو حِراش مشذَّبٌ***قليلُ هم اليل العسيب قصيرُ**

يعني ذَنَبَ بعير"[104]. ومن ذلك أيضاً وقوفه عند كلمة "رَكْب" من قول أبي الطيب:

نزلنا عن الأكوار نمشي كرامةً***لمن بان عنهُ أنْ نُلمَّ به رَكْبا**

فالدلالة المركزية لكلمة "الركْب" هي القوم الركْبان، ومعناها: علوّ شيء على شيء، والرَّكب: أصحاب الإبل خاصة. قال المعرّي: "الركْبُ: جمع راكبٍ، وهم أصحاب الإبل خاصَّة... ثم توسَّعوا في هذه الكلمة فقالوا: ركِب الناقة والفَرَس والحمار وغير ذلك"[105].

ومنه أيضاً وقوفه عند كلمة "هلا" من قول المتنبي:

ومِنْ واهبٍ جَزْلاً ومن زاجرٍ هلا***ومن هاتكٍ درعاً ومن ناثر قُصبا**

وهذه الكلمة تستعمل في زجر "الخيْل" خاصَّة. قال ابن فارس: "ويقال للخيل: هلا: قِرِي، صوتٌ يصوَّت به لها"[106]، فالحقل الدلالي لها هو "الخيل" خاصة. فتوسَّعوا فيه وأخرجوه من حقل زجر الخيل إلى حقل الآدميين. قال المعرِّي: "هَلا: من زَجْر الخيل، فإن شئت نوَّنت، وإن شئت لم تنوِّن، وقد أخرجوه من زجر الخيل فاستعملوه للآدميين، قالت ليلى الأخيلية[107]: وأيُّ حَصَانٍ لا يقال لها: هَلا"[108].

3- **التوسُّع بالاقتراض:** وهو الأخذ من لغات أخرى حين يواجه متكلم اللغة نقصاً أو قصوراً في الثروة اللفظية، وبهذا الاقتراض يضرب صفحاً عن بذل أي مجهود إبداعي في الحصول على مُبْتغاه. وقد عده ستيفن أولمان من أسهل الطرق وأقربها منالاً، وحدَّد له ثلاثة مصادر هي: اللغات الأجنبية، واللهجات المحلية، والاصطلاحات الفنية أو المهنية الخاصَّة[109]. وقد وقف المعرّي عند غير ما كلمة نقلها المتنبي وأدخلها شعره، ومن أمثلة ذلك قوله:

فبوركتَ من غيثٍ كأنَّ جلودنا***به تُنبت الديباج والوشْيَ والقَصْبا**

فقال: "الدِّيباج: كلمة معرَّبة، وقد استعملوها في الكلام القديم، وقالوا: دبَّجه الغيث أي: أظهر فيه زهراً وألواناً مختلفة"[110]. ووقف عند كلمة "الدّمستق" من قول المتنبي:

ونجِّى الدُّمستقَ قولُ العِدا   *****ة: إنّ علياً ثقيلٌ وصِبْ

فقال: "الدُّمستق: كلمة روميّة، وما علمت أنها جاءت في شيء من الشعر الفصيح، وبناؤها ليس من أبنية العرب؛ لأن الخماسية من الأصول ليس فيها مثل (فُعْلُل) هذا موضوع سيبويه، لأنه ذكر الخماسية الأصلية على أربعة أبنية... فأمّا فُعُلّل من غير الأصول فقد جاء من قولهم للحساء الرقيق: ثُرُعطُط"[111].

4- **الاتساع بالتخصيص:** والمراد به تضييق الدلالة بعد أن كانت عامَّة، ومنه تفسير اللُّهى: جمع لُهْوة، وهي العطيَّة وأصلها القبضة التي تُصَبُ في فم الرّحى، ثم كثر ذلك حتى جُعلت العطيَّة العظيمةُ لُهْوةً"[112]. ومثله ما عقّب فيه المعرّي على قول المتنبي:

فديناك من ربعٍ وإنْ زدتنا كَرْبا***فإنَّك كنت الشرق للشمس والغَرْبا**

"المربع: المنزل في كل الأحيان، والمربع: المنزل في الربيع خاصَّة"[113].

5- **الاتساع عن طريق المجاز:** وهو مسلك من مسالك التطوّر اللغوي التي وقف عندها المعرّي في شرحه. وتتعدَّد العلاقات التي تربط الأصل بالفرع، ومنها:

1. **مجاز علاقته المحليّة:** ومثاله وقوفه عند كلمة "السمع" من قول المتنبي:

مَهْلاً فإنَّ العَذْل من أسقامِهِ***وترفُّقاً فالسّمع من أعضائه**

فقال: "هذا مجاز واتساع؛ لأنَّ السمع ليس من الأعضاء، ولكنه يُحْمل على أنه أراد موضع السمع من أعضائه، أي: الأذن"[114].فالمتنبي نقل كلمة "السمع" وهي مصدر وعبَّر عن موضع السمع أو آلته، وهي الأذن، والعلاقة التي تربط بينهما هي علاقة المحليّة أو المكانية، إذا الأذن هي مكان السمع.

2. **السَّببيَّة:** ومثاله أن لفظ "الغزالة" يعني: ارتفاع الضُّحى، ولما كثر استعمال هذا اللفظ سِّميت الشمس "غزالة"[115]، والعلاقة الرابطة بين المعنيين هي علاقة السببية؛ لأنَّ ارتفاع الضُّحى مسبَّب عن شروق الشمس وارتفاعها.

3. التّضاد: ومن ذلك أن كلمة "المفازة" في الأصل تحمل معنيين متضادين، فهي بمعنى "الأرض المقفرة المهلكة" وبمعنى "المنجية". وقد جاءت في قول المتنبي:

ولقد أفنت المفاوز خيلي***قبل أن نلتقي وزادي ومائي**

قال المعرِّي: "المفازة: الأرض المقفرة، سميت بذلك على سبيل الفأل، لأنها مُهْلكة، وهو من قولهم للديغ: سليم، يتيمنون له بهذا الاسم، ويقال: فوَّز الرجل إذا هلك، ومنه قول كعب بن زهير[116]:

فمنْ للقوافي بعد كعْبٍ يحوكها***إذا ماثوى كعبٌ وفوَّز جَرْوَلُ**

ويقال: إنَّ عليّاً – رضي الله عنه – لما ضربه ابنُ ملجم – لعنه الله – قال: فزتُ وربِّ الكعبة، ففسِّر ذلك على وجهين: أحدهما: أنه أراد مُتّ وربِّ الكعبة. والآخر: أنه أراد: فزت من الفَوْز في الآخرة؛ لأنه رأى أنه شهيدٌ"[117]. فالكلمة تحمل جُرْثومة معنيي "النّجاة" و"الهلاك"، ولا يتعيَّن أحد المعنيين إلا بقرينة السياق، وهي في بيت المتنبي معناها "الهلاك" ليس غير، بدليل تضامّها مع الفعل "وأفنت". ويندرج تحت ذلك التوسُّع عبر مسالك أخرى، كالتوسُّع عن طريق الحذف[118]، أوعن طريق المجاز الاستعاري[119]، والكنائي[120]، والتبدُّل الصوتي[121]، وتحوُّلات البنية الصرفية[122] والتوليد[123]، والتعريب[124].

وإذا كنا فيما مضى من حديثنا عن الظواهر الدلاليَّة التي عالجها المعري في أثناء شرحه شعر المتنبي، وكانت هذه الظواهر الدلالية مرتبطة بالاتساع باللفظ ونقله عبر مسالك مختلفة، فإننا واقفون على اهتمام المعرِّي بدلالة السياق ومدى التناسق فيما بين عناصر التركيب اللغوي، ومدى قدرة المتنبي على اختيار المتَّسق والسياق. ومن الأمثلة التي نوردها – ههنا – تعليقه على قول المتنبي:

وتحتَ ربابه ثبتوا وأثّوا***وفي أيَّامهِ كثروا وطابوا**

فقد تُوُسِّع في استعمال لفظة "رباب" وهي في الأصل السّحابُ، ولكنها نقلت للتعبير عن "الإحسان" نقلاً من المحسوس إلى المجرَّد. وهذا النَّقل حدا بالمتنبي أن يأتي بلفظ "نبتوا" لتكون

منسجمة متناغمة مع كلمة "الرباب" بمعنى الإحسان، وفي ذلك قال المعري: "لمّا استعار "الرباب" للإحسان جعل القوم الذي يُغشَوا به كالنَّبت، وأصل الرباب: سحابٌ دون السحاب المرتفع"[125].

فيُستشفّ من كلام المعري السابق رضاه عما حالف المتنبيَّ من إصابة المحزّ الدلالي، وحسن اختياره ألفاظاً متناغمة والسياق، إذْ لما كان المقام مقام حديث عن الإحسان أراد أنْ يعبّر عن مدى قرب متناوله من المكرّمين، فهو أولاً لم يختر كلمة "السحاب" ووقع اختياره على لفظة "الرباب"؛ لأنها الأدنى من السّحاب، ولأنه الأقرب من المكرمين، وإلى جانب ذلك جعل المكرمين كالنبات الذي يهتزّ إذا ما لامسه المطر. ومن ذلك أيضاً ردُّه تفسير اللغويين كلمة "الصنّبر" بأنها أيّام العجوز في أثناء تعليقه على قول ليلى الأخيلية:

ولا تأخذُ الكومُ الجلادُ سلاحَها***لتَوْبة في صرِّ الشّتاء الصّنابر**

وذهب إلى أن معنى "الصَّنبر" شدَّة البرد، "وهذا أشبه من أن يكون الصنّبر، اليومَ من أيّام العجوز... لأنَّ هذا اليوم يجيء في آخر الشتاء، والبرد في وسطه أشد"[126]. وهذا يؤكد اهتمام المعرّي بالعلاقات السياقيَّة فيما بين العناصر اللغوية في التركيب إذ إن "مجمل العبارة لا يُستفاد بواسطة القيم المعجمية المدلولية والانفعالية السلوكية...بل إن جزءاً من المعنى يستفاد من التركيب نفسه"[127]، ويؤكد من جهة أخر وعي المعرّي أن معنى الشعر فيصله السياق، لأن "الكلمة لا تحمل معها فقط معناها المعجمي، ... والكلمات لا تكتفي بأن يكون لها معنى فقط، بل كثير معاني كلمات تتصل فيها بالصوت، أو بالمعنى، أو بالاشتقاق[128]. وما ذلك إلا لأن "السبيل إلى أن نحس بما جاء به شاعر أو أديب، وأن ندرك أبعاد كلماته ودلالاتها إنما يرتبط على نحو وثيق بالسياق، فهو الذي يعطي الإضافة للغرض والقصد"[129].

ويقف دارس "اللامع العزيزي" على جوانب أخرى لغوية وغير لغوية، ومن ذلك وقوفه عند بعض المصطلحات وتحريرها، كقوله في تحرير مصطلح "التصحيف": "أصله أن يأخذ الرجلُ اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيّره عن الصواب"[130]. ومن القضايا غير اللغوية تلبُّثه عند قضايا فلسفية، كحديثه عن النفس ومذهب أفلاطون وأرسطو في ذلك، وحديثه عن خلود النفس الخيّرة، وبقاء النفس المحمودة والمذمومة[131].

نتائج البحث:

بعد ذاك التطواف بين صفحات كتاب "اللامع العزيزي" لأبي العلاء المعري، وفرشنا بعض القضايا التي ينضح بها الكتاب، نوجز أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، وهي:

1. يُعَدّ كتاب "اللامع العزيزي" امتداداً للحركة النقدية التي أثارها شعر المتنبي، في القرن الرابع الهجري.

2. يُنبئ الكتاب عن شخصية المعرّي التي تتسم بالحسِّ اللغوي المرهف، والذّوق النقدي المحكم، وسعة المعارف، ورسوخ قدم في ميدان العلم.

3. يشكل الكتاب جُمَاع معارف المعرّي ومستودع معارفه، وهذا يدفع إلى الاعتقاد أن الكتاب آخر ثمرات زناد فكره.

4. ليس الكتاب شرحاً لديوان المتنبي، ولكنه إضاءات لبعض مواضع منه، هي الأكثر إثارة.

5. كثرة الظواهر التي فرشها المعرّي، ما بين ظواهر عروضية، وأخرى صرفية، وثالثة نحوية، ورابعة دلالية.

6. تعدُّد مسالك التطور الدلالي للألفاظ التي تلبَّث عندها، فكان منها: التطور بالنقل من المحسوس إلى المجرد، أو عبر الاقتراض، أو التعريب، أو التعميم، أو التخصيص، أو المجاز الاستعاري أو الكنائي.

7. الاهتمام بعلاقات السياق فيما بين عناصر التركيب اللغوي، والنظر إليه في ضوء قرائن السياق.

8. تفرُّده ببعض المصطلحات العروضية.

9. توظيفه الأدلة النقلية والعقلية في أثناء مناقشاته القضايا اللغوية.

10.موضوعيته، إذ لم يحجب إعجابه[132] بالمتنبي وإجلاله له أن يرفض ما وقع فيه من مبالغات أو غير ذلك[133].

مصادر البحث ومراجعه

1-الصَّفوة في معاني شعر المتنبي: 2: 614.

2 -هو أبو حية النميري، والبيت في ديوانه: حققه يحيى الجبوري، وزارة الثقافة، دمشق، ص:35.

3 - اللامع العزيزي1: 4.

4- سيمياء العنوان، د. بسام قطوس، وزارة الثقافة ، عمان،ط1، 2001م: 36-39. وانظر: مبادئ ألسنية عامة: ريمون رزق، دار الحداثة،بيروت،1990،ص223.

5- التسمية: ماهيتها وفلسفتها وخصائصها الدلالية، حسين خريوش، جامعة اليرموك،1991،ص12.

6 - العنوان وسيميوطيقيا الاتصال الأدبي، محمد فكري الجزار، الهيئة العامة للكتاب، 1998م،ص19.

7- مبادئ علم الدلالة: ص71.

8- شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م: 1: 140، واللامع 1: 4.

9- ا اللامع العزيزي: أبو العلاء المعري، حققه محمد سعيد مولوي، ط1، مركز الملك فيصل ، الرياض، السعودية، 2008م 1: 4.

10 - شرح ديوان المتنبي1: 168.

11- انظر 16 ، و1 / 108 ، و1 / 118 ، و1 / 205.

12 - اللامع العزيزي 1: 76.

13 - اللامع العزيزي 1: 289.

14 -اللامع العزيزي 1: 484. ويقصد به ما كان العروض والضرب على (فَعِلن).

15 -اللامع 1: 284، وانظر مواضع أخرى في: 484، 489، 1،09،508، 509، 511.

16-نشرت الرسالة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، بتحقيق الدكتور محمد طاهر الحمصي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ،مجلد 57، ج4، 1982، ص: 07.

17- الجامع لأخبار أبي العلاء. ص: 463.

18 -شرح ديوان المتنبي ج2. ص: 119.

19 - شرح ديوان أبي تمام. ج3. ص: 113.

20 - الجامع لأخبار أبي العلاء. ص: 847.

21- رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، حققته عائشة عبد الرحمن، ط. دار المعارف. ص: 227.

22-رسالة الغفران. ص: 227.

23- شرح ديوان المتنبي. ج3. ص: 39.

24 - اللامع العزيزي 1ج. ص: 778.

25 -شرح ديوان المتنبي ج1. ص: 261.

26 -اللامع العزيزي 1ج. ص: 113.

27- ديوان عبيد بن الأبرص، حققه هاشم الطعان، بغداد.

28- شرح ديوان المتنبي. ج1. ص: 234.

29- اللامع العزيزي1ج. ص: 10 ، وانظر: الوافي في العروض والقوافي: صنعة الخطيب التبريزي، حققه عمر يحيى وفخر الدين قباوة، المكتبة العربية،حلب،1970م، ص: 220.

30- اللامع العزيزي. ج1. ص: 76.

31- انظر أمثلة عليها في: الوافي ص: 216 – 218.

32-شرح ديوان المتنبي 1ج واللامع العزيزي. ج1. ص: 23.

33- ديوان الأعشى: حققه د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت. ص: 103.

34- اللامع العزيزي. ج1. ص: 107.

35 - اللامع العزيزي. ج11. ص: 22.

36- انظر: الوافي في العروض والقوافي. ص: 239.

37- السِّناد: اختلاف حركة ما قبل الروي المقيّد بين فتحة وضمة وكسرة ، كأنْ يأتي الشاعر بكلمة مثل (المعتصِبْ) و(المرتَقَب) ، فحركة ما قبل الباء في الأولى كسرة وفي الثانية (القاف) حركتها فتحة والسناد خمسة أنواع. انظر الوافي. ص: 244-248.

38-اللامع العزيزي. ج1. ص: 108.

39 - هذا رأي الخليل. الوافي. ص: 246.

40- اللامع العزيزي. ج1. ص: 108.

41- الوافي. ص: 246.

42- الوافي. ص: 223.

43- اللامع العزيزي. ج1. ص: 20 ، و شرح ديوان المتنبي: الواحدي، حققه فريدريخ دي تريصي، طبعة مدينة برلين، 1861م. ج1، ص: 506.

44 - اللامع العزيزي. ج1. ص: 20.

45- اللامع العزيزي. ج1. ص: 20.

46- ديوان جرير برواية ابن حبيب، تحقيق محمد نعمان طه، دار المعارق، ط3، ص:595.

47-اللامع العزيزي. ج1. ص: 211.

48-المغني الجديد في الصرف. ص: 54.

49-اللامع العزيزي. ج1. ص: 68.

50- اللامع العزيزي. ج1. ص: 32.

51-معجم مقاييس اللغة: ،(خطأ).

52- القاموس المحيط: الفيروز أبادي، رتبه الطاهر أحمد الزاوي،ط4،دار عالم الكتب،الرياض،1996م (خطأ).

53- اللامع العزيزي. ج1. ص: 60و61.

54- الكتاب

55- اللامع العزيزي. ج1. ص: 50.

56- اللامع العزيزي. ج1. ص: 38.

57-اللامع العزيزي. ج2. ص: 626.

58-اللامع العزيزي. ج1. ص: 31.

59-ديوانه، ق23،ب175،14.

60- اللامع العزيزي 2: 619و620.

61-اللامع العزيزي. ج1. ص: 338.

62- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين،1979م. ص: 131.

63- اللامع العزيزي. ج1. ص: 9.

64- انظر المسألة (13) في الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع الروضة النموذجية، حمص، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة البعث، 1988-1989م، ج1، ص: 83 – 96.

65- اللامع العزيزي. ج1. ص: 9.

66- اللامع العزيزي. ج1. ص: 65.

67- اللامع العزيزي. ج1. ص: 65.

68- اللامع العزيزي. ج1. ص: 65.

69- اللامع العزيزي. ج1. ص: 38.

70- اللامع العزيزي. ج1. ص: 7 و8.

71- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، راجعه سعيد الأفغاني، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2005م. ص: 21.

72- اللامع العزيزي. ج1. ص: 7 و8. وانظر شواهد أخرى في: مغني اللبيب. ص: 19 و20.

73- اللامع العزيزي. ج1. ص: 119.

74- اللامع العزيزي. ج1. ص: 119.

75- مغني اللبيب. ص: 839. والرواية في التمثيل والمحاضرة. ص: 44: ((خذ اللصَّ قبل أن يأخذَك))،ولا شاهد فيها على هذه الرواية.

76- مغني اللبيب. ص: 839 و840.

77- اللامع العزيزي. ج1. ص: 65.

78- اللامع العزيزي. ج1. ص: 65.

79- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة،1984م،ص: 156. وانظر مثالاً آخر على مراعاة الحال تعليقه على بيت آخر للمتنبي، اللامع العزيزي78/1.

80- انظر مغني اللبيب. ص: 897 ((القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمَّى ذلك تضميناً)). ومن ظواهر الحذف التي يناقشها حذف الألف من ضمير المتكلم (أنا) ، وحذف الألف من (ما) الاستفهامية ، وحذف الياء بعد هاء الوصل في القافية. انظر: 108/1 و109 ، 1 / 92 ،. . . . .

81- اللامع العزيزي. ج1. ص: 110.

82- مغني اللبيب. ص: 898.

83- اللامع العزيزي. ج1. ص: 83.

84- انظر أمثلة على ذلك في: اللامع العزيزي. ج1. ص: 16 ، 22 ، 40 ، 50 ، 59 ، 81 ، 108 ، 109 ، 111، 119 ،...

85- مناهج النقد الأدبي بين النظرية والتطبيق: ديفيد ديتشس، ترجمة محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت،1967م، ص 505.

86- المرجع السابق نفسه ، ص: 484.

87- مقالة في النقد: غراهام هو، ترجمة محيي الدين صبحي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، دمشق، 1967م، ص: 160و 161.

88- نظرية الأدب: أوستن وارين ورينيه ويليك، ترجمة محيي الدين صبحي، مراجعة حسام الخطيب، المجلس الأعلى لرعاية الفنون ، دمشق،1972م. ص: 187.

89- مقالة في النقد: غراهام هو ، ص 50.

90- علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق ، د. فايز الداية ، ص202.

91- علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق ، ص202.

92- مبادئ النقد الأدبي: ريتشاردز، ترجمة محمد مصطفى بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، القاهرة،1967م، ص: 7 – 8.

93- النقد الأدبي ومدارسه الحديثة: هيمن ستانلي، ترجمة د. إحسان عباس ود. محمد يوسف نجم، دار الثقافة، بيروت،1960م. ص: 55.

94- مقالة في النقد. ص: 132 و133.

95- اللامع العزيزي. ج1. ص: 49.

96- اللامع العزيزي. ج1. ص: 103.

97- اللامع العزيزي. ج1. ص: 12.

98- علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق. ص: 217.

99- اللامع العزيزي. ج1. ص: 337.

100- نفسه،1/ 337.

101- نفسه، ج1، ص: 82. وانظر: 1 / 67.

102- نفسه، ج1، ص: 67.

103- القاموس المحيط (سبب).

104- نفسه، ج1، ص: 107.

105- اللامع العزيزي 1 / 63. وانظر 1 / 51 ، 53 ، 1 / 103.

106- مقاييس اللغة: ابن فارس، حققه عبد السلام هارون، نسخة مصورة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق (هلا 6 / 13). وانظر: اللسان (هلا).

107- ديوان ليلى الأخيلية: تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر ، بيروت،2003م. ص: 69.

108- نفسه، ج1، ص: 67. وانظر أيضاً ج1، ص: 7 ، 60 / 398.

109- دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، تر.كمال بشر،ط12، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997م، ص:167.

110- اللامع العزيزي. ج1، ص: 66.

111- نفسه، ج1، ص: 112. وانظر: ج1. ص: 25 ، 50.

112- اللامع العزيزي. ج1، ص: 111 ، 116.

113- نفسه،ج1، ص: 63. وانظر ج1، ص: 40 ،ج1 / 117.

114- نفسه،ج1، ص: 19 ، وانظر: 1 / 11. قال في تسمية البيت قافية: ((وإنّما سُمِّي البيت قافية ؛ لأنَّ القافية تكون فيه)). اللامع 1 / 11.

115- انظر: نفسه،ج1، ص: 104. قال: ((والخنين: الأنف ههنا ، وسُمِّي خنيناً ؛ لأنَّ الخنين صوت منه فيه خُنَّة)). اللامع العزيزي 1 / 104. وانظر أيضاً 1 / 53.

116- ديوان كعب بن زهير: مطبعة دار الكتب القومية، القاهرة،1950م. ص: 9. وروايته: ". . . شانَها من يحوكها"، وفي رواية أخرى: ". . . من لها من يحوكها؟ وجرول: هو الحطيئة.

117- اللامع العزيزي،ج1، ص: / 28.

118- انظر: نفسه،ج1، ص: 40 ، 54 ، 55.

119- نفسه،ج1، ص: 72 ، 626 و627.

120- نفسه،ج1، ص: 53.

121- نفسه،ج1، ص: 22 ، 81 و82 ، 210.

122- نفسه،ج1، ص: 22.

123-نفسه،ج1، ص: 78.

124- نفسه،ج1، ص: 115.

125- اللامع العزيزي. ج1، ص: 87.

126- نفسه،ج1، ص: 72 و73.

127- نحو علم الترجمة: يوجين نيدا، ترجمة ماجد النجار، بغداد، 1976م، ص121.

128- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. ص: 191.

129- النقد الأدبي ومدارسه الحديثة. هيمن ستانلي. ص: 55.

130- اللامع العزيزي،ج1، ص: 205. وانظر تحريره مصطلح الإخفاء والفرق بينه وبين الإدغام، اللامع العزيزي:118/1.

131- نفسه. ج1. ص: 102.

132- اللامع العزيزي، ج1، ص: 89.

133- انظر: نفسه. ج1. ص: 73 ، 78 ، 88 ، 91.